Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 1, 2026 Pages: 837-872
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

The Quality of Academic Supervision and its Role in Improving Scientific Research Outputs in Libyan Universities: An Analysis within the Framework of Academic Governance

Hani Hussein Khalifa Muftah [1 *], Dr. Awad Ahmed Mohamed Al-Ruwati[2]
[1,2] Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Benghazi, Benghazi, Libya
[1] Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Zawiya, Zawiya, Libya

جودة الإشراف الأكاديمي ودورها في تحسين مخرجات البحث العلمي في الجامعات الليبية: تحليل في إطار الحوكمة الأكاديمية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة

أ. هاني حوسين خليفة مفتاح [1*]، د. عوض أحمد محمد الروياتي [2]
[2،1] قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا
[1]قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

*Corresponding author: alhany1990@gmail.com

Received: January 30, 2026	Accepted: February 25, 2026	Published: April 01, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study aims to examine the role of academic supervision quality in improving the output of scientific research in graduate programs at Libyan universities, given the growing need to enhance institutional competitiveness through improved research quality. The research problem stems from a practical and methodological gap in interpreting the relationship between supervision mechanisms and the quality of research outputs when subjected to the principles of academic governance, particularly in aspects related to statistical analysis, methodology, and scientific writing.
Therefore, the study sought to analyze this relationship by employing the academic governance framework as a proposed explanatory framework. To achieve this objective, the study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data using a questionnaire distributed to a simple random sample of 110 faculty members in accounting departments at Libyan universities, according to the Krejcie & Morgan (1970) table. The data were then subjected to statistical analysis using SPSS software, employing descriptive and inferential methods, including correlation coefficients and regression analysis. The study concluded with several key findings, most notably:
* A relatively high level of academic supervision quality exists in Libyan universities.
* A statistically significant positive impact of supervision quality on improving scientific research outputs, particularly in the areas of analysis and interpretation.
* The pivotal role of academic governance principles in enhancing the efficiency of supervisory practices and improving the quality of research output is confirmed.
The study concluded with a set of recommendations, the most important of which are:
* Academic supervision practices should be governed by a unified and clearly defined academic governance framework.
* Periodic scientific follow-up mechanisms should be activated to ensure that supervisory practices are consistent with international quality standards.

Keywords: Quality of Academic Supervision, Scientific Research Outputs, Academic Governance, Postgraduate Studies, Accounting Departments, Libyan Universities.

الملخص

تستهدف هذه الدراسة دراسة دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية، وذلك في ظل تنامي الحاجة لتعزيز التنافسية المؤسسية عبر تجويد البحث العلمي. وتنبع مشكلة الدراسة من وجود فجوة تطبيقية ومنهجية في تفسير العلاقة بين آليات الإشراف وجودة المخرجات البحثية عند إخضاعها لمبادئ الحوكمة الأكاديمية، خاصة في الجوانب المتعلقة بالتحليل الاحصائي والمنهجية والكتابة العلمية.

وعليه، سعت الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة من خلال توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية كإطار تفسيري مقترح. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث جُمعت البيانات باستخدام استبانة وُزعت على عينة عشوائية بسيطة قوامها (110) من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، وفقاً لجدول (Krejcie & Morgan, 1970). وقد أُخضعت البيانات للمعالجة الإحصائية عبر برنامج (SPSS) باستخدام الأساليب الوصفية والاستدلالية، بما في ذلك معامل الارتباط وتحليل الانحدار.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج الجوهرية، أبرزها:

* وجود مستوى مرتفع نسبياً لجودة الإشراف الأكاديمي في الجامعات الليبية.
* ثبوت أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لجودة الإشراف في تحسين مخرجات البحث العلمي، لاسيما في بُعدي التحليل والتفسير.
*تأكيد الدور المحوري لمبادئ الحوكمة الأكاديمية في تعزيز كفاءة الممارسات الإشرافية والارتقاء بجودة المنتج البحثي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات من أهمها- :

* ممارسات الإشراف الأكاديمي عبر إطار حوكمة أكاديمي موحد وواضح المعالم.
* تفعيل آليات المتابعة العلمية الدورية لضمان اتساق الممارسات الإشرافية مع المعايير الدولية للجودة.

الكلمات المفتاحية: جودة الإشراف الأكاديمي، مخرجات البحث العلمي، الحوكمة الأكاديمية، الدراسات العليا، الجامعات الليبية.

المقدمة:

يمثل البحث العلمي أحد المرتكزات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة وتعزيز القدرة التنافسية للمجتمعات المعاصرة، إذ لم يعد التعليم العالي يقتصر على نقل المعرفة، بل أصبح يقوم بدور محوري في إنتاجها وتطويرها وتوظيفها في معالجة القضايا التنموية. وفي هذا السياق، تعد برامج الدراسات العليا الحاضنة الرئيسة لإنتاج المعرفة العلمية داخل الجامعات، من خلال إعداد باحثين قادرين على التحليل والنقد والابتكار وتقديم حلول علمية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

وقد شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطوير منظومات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، في ظل التحولات المتسارعة نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وفي هذا الإطار، برز مفهوم **حوكمة البحث العلمي** بوصفه أحد المداخل المؤسسية الحديثة التي تهدف إلى تنظيم إدارة الأنشطة البحثية داخل الجامعات وتعزيز كفاءتها وفعاليتها، من خلال إرساء مبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة المؤسسية في إدارة الموارد البحثية وتوجيهها نحو تحقيق التميز العلمي. وتشير تقارير دولية متعددة إلى أن تطوير منظومات البحث العلمي لا يرتبط فقط بتوفير التمويل والبنية التحتية البحثية، بل يعتمد بدرجة كبيرة على كفاءة الأطر المؤسسية التي تنظم العملية البحثية وتديرها، بما في ذلك نظم الإشراف الأكاديمي وسياسات ضمان الجودة البحثية (World Bank, 2020 ؛UNESCO, 2021).

وفي السياق ذاته، يؤكد **مؤشر المعرفة العالمي** أن جودة الإنتاج العلمي في الجامعات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى كفاءة البيئة البحثية المؤسسية، بما يشمل السياسات التنظيمية للبحث العلمي وآليات الإشراف الأكاديمي التي تسهم في توجيه الباحثين وتعزيز قدراتهم البحثية، الأمر الذي ينعكس مباشرة على جودة المخرجات البحثية وتأثيرها العلمي والمعرفي (.(UNDP, 2022كما تشير الأدلة التنظيمية الخاصة بضمان الجودة في التعليم العالي إلى أن تطوير البحث العلمي يتطلب بناء منظومة متكاملة تجمع بين الحوكمة الأكاديمية الفاعلة والإشراف العلمي الرشيد، بما يعزز جودة الرسائل العلمية ويرتقي بمستوى الإنتاج المعرفي في الجامعات (ANQAHE, 2015)

وفي هذا الإطار، يعد **الإشراف الأكاديمي** أحد العناصر الجوهرية في منظومة ضمان جودة البحث العلمي، حيث لا يقتصر دوره على متابعة إنجاز الرسائل الجامعية، بل يمتد ليشمل توجيه الباحثين منهجيًا وأخلاقيًا، وتنمية مهاراتهم البحثية، وضمان الالتزام بالمعايير العلمية في تصميم الدراسات وتحليل نتائجها. وقد أكدت العديد من الأدلة التنظيمية والأطر الأخلاقية للبحث العلمي في الجامعات على أهمية دور المشرف الأكاديمي في تعزيز النزاهة العلمية وضبط جودة المخرجات البحثية، كما يظهر في الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي في الجامعات المصرية (المجلس الأعلى للجامعات، 2019)، ودليل أخلاقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود (2017)، وكذلك السياسات المؤسسية لأخلاقيات البحث العلمي بجامعة النجاح الوطنية (2021)، التي تؤكد جميعها أن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل أحد المحددات الرئيسة لجودة البحث العلمي ومصداقيته.

ورغم هذا الاهتمام المتزايد على المستوى الدولي والإقليمي بتطوير نظم الحوكمة الأكاديمية وضمان جودة البحث العلمي، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن جودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا تتأثر بدرجة كبيرة بمدى فاعلية منظومة الإشراف الأكاديمي والبيئة المؤسسية الحاضنة للبحث العلمي، وما يرتبط بها من سياسات تنظيمية وآليات حوكمة قادرة على دعم جودة العملية البحثية (Gohar & Qouta, 2021 ؛Alzahrani, 2021)

وعلى المستوى العربي، أظهرت عدد من الدراسات أن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل أحد العوامل الحاسمة في تحسين مخرجات البحث العلمي، إلا أن هذه الجودة غالبًا ما تتأثر بجملة من التحديات المؤسسية والتنظيمية، من أبرزها الأعباء التدريسية والإدارية على أعضاء هيئة التدريس، وضعف التدريب المنهجي للباحثين، وغياب معايير واضحة لتقييم الأداء الإشرافي في برامج الدراسات العليا (عبد الله، 2022؛ الحميد، 2023). كما تؤكد بعض الدراسات أن تفعيل مبادئ الحوكمة الأكاديمية في إدارة برامج الدراسات العليا يسهم بصورة مباشرة في رفع كفاءة الإشراف الأكاديمي وتحسين جودة البحث العلمي بشكل مستدام (السيبعي، 2023؛ القاسمي، 2022).

أما في **السياق الليبي**، فتواجه الجامعات تحديات مركبة تتعلق بجودة البحث العلمي ومخرجات برامج الدراسات العليا، من بينها ضعف البيئة البحثية، وتفاوت ممارسات الإشراف الأكاديمي، وغياب سياسات حوكمة واضحة تنظم العلاقة بين المشرف والباحث والمؤسسة الأكاديمية. وقد أشارت دراسات ليبية حديثة إلى أن هذه التحديات انعكست سلبًا على جودة الرسائل الجامعية، وأسهمت في إضعاف قدرة برامج الدراسات العليا على تحقيق أهدافها العلمية والتنموية (الجازوي وآخرون، 2019؛ الصويعي، 2019؛ العوامي، 2022).

وانطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة إلى تبني مدخل تحليلي يربط بين **جودة الإشراف الأكاديمي وكفاءة المخرجات البحثية والسياسات المؤسسية المنظمة لها**، في إطار حوكمة البحث العلمي داخل الجامعات. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، من خلال استكشاف الأبعاد المؤسسية والمنهجية التي تسهم في تطوير البيئة البحثية وتعزيز جودة الإنتاج العلمي في مؤسسات التعليم العالي الليبية.

الدراسات السابقة:

تناولت الكثير من الدراسات موضوع الإشراف الأكاديمي وعلاقته بجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا، وكذلك فاعلية الإشراف الاكاديمي وعلاقة جودة الاشراف الأكاديمي بالحوكمة المؤسسية في البيئة الليبية وفي البيئات العربية والأجنبية، ويمكن عرضها على النحو التالي:

في البيئة الخارجية خاصة في الدول العربية، اهتمت الدراسات بشكل ملحوظ بجودة الاشراف الأكاديمي بوصفه عاملا حاسما في تحسين مخرجات البحث العلمي. فقد أوضحت دراسة Almarri and Al-Hammadi (2020) وجود علاقة إيجابية بين فاعلية الإشراف الأكاديمي والإنتاجية البحثية في جامعات دول الخليج، مؤكدة أن الإشراف الفعال يتطلب سياسات مؤسسية واضحة.

في نفس السنة تناولت دراسة Abu-Saad (2020) جودة الإشراف في التعليم العالي الفلسطيني، وأشارت إلى أن غياب الأطر التنظيمية للإشراف يمثل أحد أبرز معوقات جودة البحث العلمي.

في نفس السياق تناولت دراسة Alzahrani (2021) الجودة في الإشراف على طلبة الدراسات العليا، مبرزة أهمية تبني أطر حوكمة أكاديمية واضحة لتحسين جودة مخرجات البحث العلمي. كما أظهرت دراسات أخرى Saleh and Mustafa (2021) وElhassan (2020) أن ضعف الإشراف الأكاديمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتدني جودة الرسائل الجامعية في البيئات الجامعية التي تفتقر إلى سياسات تنظيمية واضحة.

أما دراسة جابر وعبد الله (2022) فقد اهتمت بتحديد معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا وسبل تطويره، وخلصت إلى أن ضعف المتابعة العلمية المنتظمة، وغياب معايير واضحة لتقييم الإشراف، من أبرز العوامل التي تؤثر سلبًا في جودة مخرجات البحث العلمي.

في حين ركزت دراسة القاسمي (2022) على دور جودة الإشراف الأكاديمي في تعزيز البحث العلمي في الجامعات الإماراتية، مشيرة إلى أن غياب إطار حكومي واضح للإشراف يحد من استدامة الجودة، حتى في البيئات التي تتوفر فيها الموارد. واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي (2022) التي أكدت وجود ارتباط موجب بين ممارسات الإشراف الأكاديمي الفعال وجودة الرسائل العلمية.

في سنة 2023 استهدفت دراسة عبد الحميد (2023) قياس العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبيان. وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والمنهجية للمشرف وجودة الرسائل الجامعية

في السياق الخليجي، بينت دراسة السبيعي (2023) أن فاعلية الإشراف الأكاديمي تسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة البحث العلمي، خاصة عند توفر التغذية الراجعة المنتظمة والتواصل المستمر بين المشرف والباحث. وفي دراسات عربية أخرى، فان الغامدي (2023) وحسن (2024)، أكدا على أن تطوير الإشراف الأكاديمي يتطلب دمجه ضمن منظومة الجودة الشاملة، وربطه بمؤشرات أداء واضحة تضمن تحسين مخرجات البحث العلمي على المدى الطويل.

على الرغم من ثراء الدراسات العربية وتنوعها، إلا أن معظمها اكتفى بقياس العلاقة بين جودة الإشراف والمخرجات، دون الانتقال إلى تحليل مقارن أو بناء نماذج تطويرية مستندة إلى منطق الحوكمة الأكاديمية، في المقابل تميزت بتركيزها على البعد المؤسسي والحوكمي، إلا أن معظمها أُجري في سياقات تعليمية مستقرة، ما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على البيئات التي تواجه تحديات هيكلية وتنظيمية، مثل الجامعات الليبية، وهو ما يبرز أهمية الدراسة الحالية.

وفي السياق ذاته، وفي البيئة الأجنبية أكد Gohar and Qouta (2021) أن تحسين جودة الإشراف الأكاديمي يتطلب وضوح الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بالمعايير الزمنية والمنهجية.

في البيئة الليبية تناولت الدراسات واقع البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا من زوايا متعددة، مع تركيز واضح على التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه الإشراف الأكاديمي. فقد هدفت دراسة الزوي (2021) إلى تشخيص تحديات البحث العلمي في الجامعات الليبية، من خلال تحليل واقع البنية التحتية البحثية، والإمكانات البشرية، والسياسات التنظيمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي،

وخلصت إلى أن غياب السياسات الواضحة للإشراف الأكاديمي وضعف الدعم المؤسسي يمثلان من أبرز العوامل المؤثرة سلبًا في جودة الرسائل الجامعية ومخرجات البحث العلمي.

في السياق ذاته، سعت كل من دراسة الصويعي (2019) وإلى التعرف على معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، مستخدمة استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من طلبة الدراسات العليا. وأظهرت نتائجها أن المعوقات التنظيمية، وكثرة الأعباء التدريسية على المشرفين، وضعف المتابعة المنهجية المنتظمة، أسهمت مجتمعة في تدني فاعلية الإشراف الأكاديمي، وانعكس ذلك على مستوى جودة البحوث المقدمة.

أما دراسة المقلة (2016) فقد تناولت جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، معتمدة على تحليل وثائق وتقارير رسمية. وأكدت الدراسة أن ضعف تنظيم عملية الإشراف الأكاديمي، وعدم وجود معايير موحدة لتقييم أداء المشرفين، يُعد من أبرز أوجه القصور التي تحد من تحسين مخرجات البحث العلمي.

وفي دراسة أحدث، ركز صالح (2024) على تقييم جودة البحث العلمي في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد، مبرزًا أن الإشراف الأكاديمي غير المنتظم يُعد أحد المحددات الرئيسة لتباين جودة الرسائل الجامعية بين الكليات والجامعات، وأن غياب الحوكمة الأكاديمية الفاعلة يحد من إمكانية تحقيق جودة مستدامة.

يتضح أن الدراسات السابقة في البيئة الليبية ركزت بصورة أساسية على تشخيص الواقع وبيان أوجه القصور، دون الانتقال إلى تحليل العلاقة السببية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي، أو توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية كمدخل تفسيري تحليلي. كما ظهر لنا من العرض السابق اختلافا واضحًا بين الدراسات الليبية والعربية والأجنبية من حيث مستوى التحليل، وطبيعة الأطر التفسيرية المستخدمة، ودرجة توظيف الحوكمة الأكاديمية. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية لسد فجوة بحثية تتمثل في تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ظل الحوكمة الأكاديمية..

*** مشكلة الدراسة:**

في الوقت الذي تتعدد فيه الدراسات التي تناولت جودة الإشراف الأكاديمي أو واقع البحث العلمي في ليبيا، إلا أن مراجعة الأدبيات تكشف عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تسعى إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، ضمن إطار تفسيري يستند إلى مبادئ الحوكمة الأكاديمية، وبمنظور تحليلي مقارن يستفيد من الخبرات العربية والدولية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى فحص هذه العلاقة بصورة علمية منهجية، تسهم في تشخيص الواقع، وتفسيره، وتقديم مقترحات تطويرية قابلة للتطبيق.

وعلى ذلك يمكننا صياغة السؤال الرئيسي للدراسة: -

ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث ا لعلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ضوء إطار الحوكمة الأكاديمية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم السؤال الرئيسي الى الأسئلة الفرعية التالية: -

1. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين المنهجية البحثية في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.
2. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين تحليل البيانات والنتائج وتفسيرها في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

3. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة الكتابة العلمية والتوثيق في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

***أهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى جودة الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.
2. التعرف على متطلبات الحوكمة الأكاديمية في شأن الاشراف الأكاديمي لتحسين جودة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا
3. تقديم مقترحات تطويرية مبنية على النتائج الميدانية تسهم في تحسين جودة الإشراف الأكاديمي والارتقاء بمخرجات البحث العلمي.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بجودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي، فهي تعزز وتدعم توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية كمدخل تفسيري لتحليل العلاقة بين جودة الإشراف ومخرجات البحث العلمي، كذلك فان الدراسة سوف تستعرض الأدبيات العربية والأجنبية وامكانية الاستفادة منها في تطوير دور الاشراف الأكاديمي بما يحقق تحسين في مخرجات البحث العلمي في مجال الدراسات العليا بالجامعات الليبية. كما أن هذه الدراسة سوف تساهم في سد فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت علاقة الاشراف الأكاديمي بجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا، كذلك

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها من قبل إدارات الجامعات وبرامج الدراسات العليا في تطوير سياسات الإشراف الأكاديمية في برامج الدراسات العليا، كذلك صانعي القرار الأكاديمي عند وضع لوائح تنظيمية تستند إلى مبادئ الحوكمة الأكاديمية. ناهيك عن أعضاء هيئة التدريس والمشرفين الأكاديميين لتحسين ممارسات الإشراف والارتقاء بجودة الرسائل الجامعية، إضافة لطلبة الدراسات العليا من خلال تحسين بيئة الإشراف ودعم جودة مخرجاتهم البحثية.

*** فرضيات الدراسة:**

بناء على مشكلة الدراسة، والمنهجية المتبعة تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومستوى مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية."

وتم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة من خلال صياغة واختبار الفرضيات الفرعية التالية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية في رسائل الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل البيانات والنتائج وتفسيرها في رسائل الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

*** منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر التربوية والاجتماعية، وذلك لوصف واقع جودة الإشراف الأكاديمي وجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، وتحليل العلاقة بينهما. كما توظف الدراسة المنطق الاستقرائي في تفسير النتائج واستخلاص المقترحات التطويرية للإشراف الأكاديمي على بحوث ورسائل برامج الدراسات العليا.

في شأن أداة البحث، تم استخدام استمارة الاستبيان في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.

في شأن تحليل البيانات والمعلومات تم استخدام التحليل الوصفي وذلك بتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للإجابة كما تم استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي، حيث تم استخدام احصائي ارتباط سبيرمان وذلك من خلال الحزمة. SPSS للعلوم الاجتماعية الإحصائية.

*** حدود الدراسة:**

للدراسة حدود موضوعية وبشرية ومكانية ، فمن حيث الموضوع تقتصر الدراسة على تحديد وتحليل العلاقة الاحصائية بين جودة الاشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية كإطار تفسيري يحكم متغيرات الدراسة ؛ ومن حيث الحدود البشرية تمثل **مجتمع الدراسة** في أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، أما الحدود المكانية فتمثلت في الجامعات الليبية العامة الموجودة في مدن الزاوية وبنغازي وطرابلس ، نظرا لاتفاق كل الجامعات الليبية على اللوائح الداخلية التي تحكم عمل وتنظم الدراسات العليا في جميع التخصصات العلمية والأدبية الإنسانية منها والاجتماعية ، وبناء على ذلك سوف تقتصر الدراسة على وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة الجامعات الليبية ، لذين يحملون درجات علمية أستاذ مساعد، أستاذ مشارك ، أستاذ ، أي تم استبعاد المحاضر مساعد من مجتمع الدراسة **لعدم انخراطهم الفعلي في الاشراف الاكاديمي**.

وتم تنفيذ الدراسة في خمسة محاور أربعة منها تتناول الإطار النظري للدراسة، ويتناول المحور الخامس الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات والوصول لنتائج الدراسة وذلك على النحو التالي:

الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: إطار مفاهيم وفلسفة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا وواقعه في الجامعات الليبية.

1.1 مفهوم البحث العلمي في الجامعات ودوره في انتاج المعرفة:

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الجامعات الحديثة، وأحد المؤشرات الجوهرية لقياس كفاءة مؤسسات التعليم العالي في أداء وظائفها المعرفية والمجتمعية. إذ لا يقتصر دور الجامعة المعاصرة على نقل المعرفة، بل يتعداه إلى إنتاجها، وتطويرها، وتوظيفها في معالجة الإشكاليات الاقتصادية

والاجتماعية والتنموية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى البحث العلمي بوصفه نشاطًا منهجيًا منظّمًا يهدف إلى اكتشاف المعرفة الجديدة أو إعادة تفسير المعرفة القائمة باستخدام أدوات وأساليب علمية دقيقة (عبد الحميد، 2023).

وتؤكد معظم الدراسات السابقة أن جودة البحث العلمي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية المؤسسية الداعمة له، وبخاصة برامج الدراسات العليا التي تُعدّ الحاضنة الرئيسة لإنتاج البحوث الأكاديمية الرصينة، سواء على مستوى رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه (السبيعي، 2023). كما تشير دراسات حديثة إلى أن الجامعات التي تولي البحث العلمي أولوية استراتيجية تُحقق مستويات أعلى من التصنيف الأكاديمي والاعتراف الدولي (Alzahrani, 2021).

إن برامج الدراسات العليا لها دور كبير في انتاج المعرفة، فهي تسطر برامج الدراسات العليا الإطار المنهجي الذي يتم من خلاله إعداد الباحثين وتأهيلهم علميًا ومنهجيًا للمساهمة في إنتاج البحث العلمي. وتكمن أهمية هذه البرامج في كونها لا تكتفي بتزويد الطلبة بالمعرفة النظرية، بل تعمل على تنمية مهارات التفكير النقدي، والتحليل العلمي، والقدرة على تصميم البحوث وتنفيذها وفق معايير أكاديمية معترف بها (الغامدي، 2023).

وفي شأن جودة برامج الدراسات العليا بينت دراسة أحمد (2022) إلى أن جودة برامج الدراسات العليا تُقاس بدرجة قدرتها على تحويل الطلبة من متلقين للمعرفة إلى منتجين لها، وهو ما يتطلب توافر بيئة بحثية داعمة تشمل إشرافًا أكاديميًا فعّالًا، وبنية تنظيمية واضحة، ونظم حوكمة تضمن النزاهة والجودة. كما أكدت دراسة (Abu-Saad, 2020) أن ضعف المخرجات البحثية في كثير من الجامعات لا يعود بالضرورة إلى نقص الإمكانات المادية، بقدر ما يرتبط بضعف التنظيم والإشراف داخل برامج الدراسات العليا.

2.1 تطور فلسفة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية وواقعها في الجامعات الليبية.

شهدت فلسفة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية تحولًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، حيث انتقلت من التركيز على الكمّ البحثي إلى التركيز على الجودة والأثر المجتمعي. وأصبح البحث العلمي يُقيَّم اليوم بناءً على معايير متعددة تشمل الأصالة، والمنهجية، وقابلية التطبيق، وليس فقط عدد وكم البحوث المنتجة. (Almarri & Al-Hammadi, 2020).

وفي هذا الإطار، برزت مفاهيم مثل ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي، والحوكمة الجامعية، بوصفها أدوات تنظيمية تهدف إلى ضبط مخرجات البحث العلمي وتحسين كفاءته. وتؤكد الزهراني (2020) أن نجاح برامج الدراسات العليا في تحقيق أهدافها البحثية أصبح مرهونًا بمدى التزامها بمعايير الجودة والحوكمة، وعلى رأسها تنظيم عملية الإشراف الأكاديمي.

وعلى الرغم من التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا في العديد من الدول العربية، إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه تحسن مماثل في جودة البحث العلمي ومخرجاته. فقد أشارت عدة دراسات إلى وجود فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة لبرامج الدراسات العليا وبين واقع الممارسة البحثية، خاصة فيما يتعلق بجودة الرسائل الجامعية والنشر العلمي (جابر & عبد الله، 2022).

وفي السياق الليبي، تُظهر دراسة الزوي (2021) أن البحث العلمي في الجامعات الليبية يواجه تحديات مركّبة، من أبرزها ضعف السياسات البحثية، وغياب آليات التقييم والمتابعة، وتفاوت مستوى الإشراف الأكاديمي. كما تؤكد دراسة العوامي (2022) أن برامج الدراسات العليا في ليبيا تعاني من غياب إطار مؤسسي واضح ينظم العلاقة بين المشرف والطالب، ما ينعكس سلبًا على جودة المخرجات البحثية.

وتؤكد دراسة Gohar و(2021) Qouta أن هذه التحديات ليست حكرًا على السياق الليبي، بل تشترك فيها العديد من الدول العربية، إلا أن حدّتها تختلف باختلاف مستوى الحوكمة الأكاديمية، ودرجة الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد. وتشير الدراسة إلى أن غياب الحوكمة الفاعلة يُضعف من كفاءة الإشراف الأكاديمي، ويؤدي إلى تباين كبير في جودة الرسائل الجامعية.

عليه، يمكن القول إن واقع برامج الدراسات العليا في السياق العربي والليبي يكشف عن حاجة ملحّة إلى تعزيز دور الإشراف الأكاديمي بوصفه عنصرًا محوريًا في تحسين جودة البحث العلمي، في برامج الدراسات العليا. وأن البحث العلمي في برامج الدراسات العليا لا يمكن أن يحقق الجودة المنشودة دون وجود إشراف أكاديمي فعّال، يستند إلى معايير واضحة، ويعمل ضمن إطار مؤسسي محكوم بمبادئ الحوكمة الأكاديمية.

المحور الثاني: الإشراف الأكاديمي في المؤسسات والمركز البحثية.

2-1 مفهوم وأهداف وأشكال الإشراف الأكاديمي:

يُعدّ الإشراف الأكاديمي أحد المكونات الجوهرية في منظومة الدراسات العليا، لما له من دور محوري في توجيه الباحثين وضمان سلامة المسار العلمي للبحث. وقد تطوّر مفهوم الإشراف الأكاديمي في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية من كونه علاقة توجيه تقليدية تركز على المتابعة الشكلية، إلى شراكة علمية قائمة على الإرشاد المنهجي، والدعم البحثي، وبناء القدرات البحثية للطالب (أبو عيطة، 2023).

ويُعرَّف الإشراف الأكاديمي بأنه عملية تفاعلية منظمة بين المشرف والطالب، تهدف إلى دعم الطالب في جميع مراحل البحث العلمي، بدءًا من اختيار المشكلة البحثية، مرورًا بالتصميم المنهجي والتحليل، وصولًا إلى صياغة النتائج وتفسيرها وتوثيقها وفق المعايير العلمية المعتمدة (محمد، 2023). ويُفهم من هذا التعريف أن الإشراف الأكاديمي لا يقتصر على الرقابة أو التوجيه الإداري، بل يتجاوز ذلك ليشمل الإرشاد العلمي والأخلاقي، وتعزيز استقلالية الباحث وقدرته على التفكير النقدي.

وتتمثل الأهداف الرئيسة للإشراف الأكاديمي في ضمان جودة البحث العلمي، وتنمية مهارات الباحثين، والحد من الأخطاء المنهجية، وتعزيز الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. كما يسهم الإشراف الفعّال في تقليص مدة إنجاز الرسائل الجامعية، ورفع مستوى الأصالة العلمية، وتحسين فرص النشر في المجلات المحكمة (Saleh & Mustafa, 2021).

وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن وضوح مفهوم الإشراف الأكاديمي لدى كلٍّ من المشرفين والطلبة يُعدّ شرطًا أساسيًا لنجاح العلاقة الإشرافية. فقد أظهرت دراسة أبو عيطة (2023) أن غموض الأدوار وتداخل المسؤوليات يؤديان إلى ضعف التواصل، وتدنّي جودة التوجيه البحثي. وفي السياق نفسه، أكدت دراسة محمد (2023) أن فعالية الإشراف الأكاديمي ترتبط بمدى إدراك المشرف لدوره العلمي، وليس الاكتفاء بدور المراجع النهائي للرسالة.

على الصعيد الاقليمي، تُبرز الأدبيات العربية الإشراف الأكاديمي بوصفه أحد محددات جودة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، حيث تؤكد دراسة Saleh و(2021) Mustafa أن الجامعات التي تعتمد نماذج إشراف واضحة، وتدعم المشرفين بالتدريب والتقويم المستمر، تحقق مستويات أعلى من جودة المخرجات البحثية.

إن اشكال وانماط الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا تتباين تبعًا للسياسات المؤسسية، والخلفيات الأكاديمية للمشرفين، وطبيعة التخصصات العلمية. ويُعدّ الإشراف التقليدي من أكثر الأنماط شيوعًا، حيث يتركز الدور الإشرافي على المتابعة الدورية، وتصحيح الأخطاء، والموافقة على الفصول النهائية، مع محدودية مشاركة الطالب في اتخاذ القرارات البحثية (العتيبي، 2022).

في المقابل، برز نمط الإشراف المشترك بوصفه نموذجًا أكثر حداثة وفاعلية، يقوم على الشراكة العلمية بين المشرف والطالب، وتبادل الأفكار، والتوجيه المستمر، وبناء القدرات البحثية بشكل تدريجي. وتشير دراسة الشامسي (2021) إلى أن هذا النمط يسهم في تعزيز استقلالية الباحث، ورفع مستوى الثقة الأكاديمية، وتحسين جودة التحليل والكتابة العلمية.

وتؤكد دراسات في البيئة العربية أن الممارسات الإشرافية الفاعلة تتسم بعدة خصائص، من أبرزها: وضوح التوقعات، وانتظام اللقاءات، والتغذية الراجعة البنّاءة، والدعم المنهجي المستمر (Al-Kaabi & Al-Mansoori, 2022). كما تشير هذه الدراسات إلى أن الإشراف الذي يدمج بين التوجيه العلمي والدعم النفسي والأخلاقي يكون أكثر قدرة على تحسين مخرجات البحث العلمي.

غير أن الأدبيات العربية تُظهر وجود فجوة بين النماذج النظرية للإشراف والممارسات الفعلية داخل الجامعات. فقد بيّنت دراسة العتيبي (2022) أن كثيرًا من ممارسات الإشراف ما تزال تقليدية، وتعتمد على الاجتهاد الشخصي للمشرف، دون وجود معايير مؤسسية واضحة تحكم العلاقة الاشرافية. ويؤدي هذا التفاوت إلى اختلاف جودة الرسائل الجامعية حتى داخل البرنامج الواحد.

2-2 مفهوم وأبعاد جودة الإشراف الأكاديمي ومعوقاته

تُعدّ جودة الإشراف الأكاديمي من المفاهيم المحورية في أدبيات الدراسات العليا، نظرًا لارتباطها المباشر بمستوى كفاءة العملية البحثية وجودة مخرجاتها. ولا يُقصد بجودة الإشراف مجرد انتظام اللقاءات بين المشرف والطالب، بل تُفهم بوصفها منظومة متكاملة من الممارسات العلمية والمنهجية والأخلاقية التي يقوم بها المشرف بما يضمن توجيه البحث في مساره الصحيح، وتحقيق أهدافه العلمية وفق معايير معتمدة (سلامة، 2022).

وفي هذا السياق، يعرّف أحمد (2022) جودة الإشراف الأكاديمي بأنها مستوى كفاءة الأداء الإشرافي الذي ينعكس في قدرة المشرف على توجيه الطالب منهجيًا، وتصحيح مسار البحث، وتقديم تغذية راجعة علمية دقيقة، بما يسهم في رفع جودة الرسالة الجامعية. ويؤكد أن هذه الجودة تُقاس من خلال مخرجات ملموسة، أبرزها سلامة التصميم المنهجي، ودقة التحليل، والتزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي.

كما يرى عبد العال (2023) أن جودة الإشراف الأكاديمي تقوم على طبيعة العلاقة الإشرافية ذاتها، ومدى اتسامها بالتفاعل العلمي، والوضوح، والاحترام المتبادل، حيث إن العلاقة الإشرافية غير المتوازنة أو غير الواضحة تؤدي غالبًا إلى ضعف في مخرجات البحث، حتى وإن توفرت الإمكانات المعرفية لدى الطالب.

في نفس السياق، تشير دراسة Alzahrani (2021) إلى أن جودة الإشراف الأكاديمي تُعد أحد مؤشرات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وترتبط بمدى التزام الجامعات بمعايير واضحة لاختيار المشرفين، وتدريبهم، وتقويم أدائهم الإشرافي. وتؤكد الدراسة أن غياب هذه المعايير يؤدي إلى تفاوت كبير في جودة الإشراف، ومن ثم في جودة مخرجات البحث العلمي.

وعليه، يمكن القول إن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل مفهومًا مركزيًا يتجاوز البعد الفردي للمشرف، ليعكس في جوهره مستوى النضج المؤسسي للجامعة، ودرجة التزامها بمعايير الجودة والحوكمة الأكاديمية.

في شأن أبعاد جودة الإشراف الأكاديمي تشير الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن جودة الإشراف الأكاديمي مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن اختزاله في عنصر واحد. وقد اتفقت غالبية الدراسات على مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي تُشكّل الإطار التحليلي لجودة الإشراف الأكاديمي، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولًا: الكفاءة العلمية والمنهجية للمشرف

تُعد الكفاءة العلمية والمنهجية حجر الأساس في جودة الإشراف الأكاديمي، إذ تتجلى في إلمام المشرف بتخصصه الدقيق، وقدرته على توجيه الطالب لاختيار الإشكالية البحثية المناسبة، وتصميم المنهج البحثي السليم. وتشير دراسة كل من أحمد (2022) والقروني (2019) إلى أن ضعف الكفاءة المنهجية للمشرف يؤدي إلى أخطاء جوهرية في بناء الرسائل الجامعية، لا يمكن تداركها في المراحل المتأخرة من البحث. كما يؤكد عبد الحميد (2023) أن الكفاءة العلمية للمشرف تُعد من أكثر العوامل تأثيرًا في جودة مخرجات البحث العلمي.

ثانيًا: المتابعة العلمية والتواصل المنتظم

يُعدّ انتظام المتابعة والتواصل الفعّال بين المشرف والطالب من المؤشرات الرئيسة لجودة الإشراف الأكاديمي. حيث يرى سلامة (2022) أن التغذية الراجعة المنتظمة والمبنية على أسس علمية واضحة تسهم في تصحيح مسار البحث في مراحله المبكرة، وتقلل من احتمالات التعثر والتأخير. وتؤكد الدراسات الأجنبية أن ضعف التواصل الإشرافي يُعد من أبرز أسباب تدني جودة الرسائل الجامعية (Alzahrani, 2021).

ثالثًا: الدعم البحثي والأكاديمي

لا تقتصر جودة الإشراف على التوجيه العلمي فقط، بل تشمل أيضًا الدعم البحثي الذي يقدمه المشرف للطالب، سواء فيما يتعلق بتوجيهه نحو المراجع العلمية المناسبة، أو مساعدته في تطوير مهارات الكتابة الأكاديمية والتحليل النقدي (الغزواني، والتركاوي ،2019). ويشير السبيعي (2023) إلى أن المشرف الذي يمارس دورًا داعمًا وموجّهًا يُسهم بصورة مباشرة في رفع مستوى جودة البحث العلمي، مقارنة بالإشراف الذي يقتصر على المراجعة الشكلية.

رابعًا: العدالة والموضوعية في الإشراف

تُعد العدالة والموضوعية من الأبعاد الأخلاقية الجوهرية لجودة الإشراف الأكاديمي، إذ تؤثر في دافعية الطلبة واستقرارهم الأكاديمي. ويؤكد كل من عبد العال (2023) والمقال وبريوش (2019)، أن التحيز أو التفاوت في المعاملة الإشرافية ينعكس سلبًا على جودة الأداء البحثي، ويؤدي إلى فقدان الثقة في العملية الإشرافية. كما تشير الأدبيات إلى أن غياب معايير واضحة لتقويم الإشراف يُضعف من تحقيق هذا البعد (Ahmed, 2022).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة الإشراف الأكاديمي نتاج تفاعل متكامل بين هذه الأبعاد، ولا يمكن تحقيقها بصورة فعّالة إلا في إطار مؤسسي منظم، يستند إلى معايير واضحة، ويخضع لمبادئ الحوكمة الأكاديمية، وهو ما يمهّد للانتقال المنطقي إلى دراسة مخرجات البحث العلمي بوصفها الانعكاس المباشر لجودة الإشراف الأكاديمي.

مع الأهمية المحورية للإشراف الأكاديمي، إلا أنه يواجه جملة من المعوقات التي تحدّ من فاعليته، خاصة في الجامعات العربية والليبية. وتُعدّ الأعباء التدريسية والإدارية المرتفعة من أبرز هذه المعوقات، إذ تقلل من الوقت المخصص للإشراف، وتضعف جودة المتابعة العلمية (جابر & عبد الله، 2022).

كما تشير دراسات أخرى إلى أن ضعف التنظيم المؤسسي، وغياب معايير واضحة لتقويم أداء المشرفين، يسهمان في تدنّي جودة الإشراف الأكاديمي. فقد أظهرت دراسة كل من العوامي (2022) والمهباط (2024) أن غياب اللوائح المنظمة للعلاقة الإشرافية يؤدي إلى تضارب التوقعات، وتأخر إنجاز الرسائل، وضعف الالتزام بالمنهجية العلمية.

وفي السياق الليبي، تتفاقم هذه المعوقات بفعل محدودية الموارد البحثية، وضعف التدريب الموجّه للمشرفين، وغياب ثقافة التقويم المستمر لجودة الإشراف. وتؤكد أن هذه العوامل تنعكس مباشرة على مخرجات البحث العلمي، من حيث ضعف التحليل، وقصور التوثيق، وتدنّي مستوى الكتابة الأكاديمية (عبد القادر واخرون، 2019، المقلة ووبريش، 2016).

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات عربية، حيث يشير Osman (2021) إلى أن ضعف جودة الإشراف الأكاديمي في الجامعات النامية يُعدّ نتيجة مباشرة لتداخل الأدوار، وغياب الدعم المؤسسي، وعدم وضوح معايير الجودة.

وذلك يُظهر لنا أن استقراء وتحليل مفهوم الإشراف الأكاديمي، وأنماطه، ومعوقاته، أن الإشكالية لا تكمن في غياب الإشراف بوصفه ممارسة، بل في جودة هذا الإشراف وفاعليته. فالتفاوت في الممارسات الإشرافية، وضعف التنظيم المؤسسي، يؤديان إلى تباين مخرجات البحث العلمي، حتى في ظل برامج دراسات عليا متشابهة. ومن هنا، تتأسس الحاجة العلمية للانتقال إلى المحور الثالث، الذي يركّز على جودة الإشراف الأكاديمي وأبعادها بوصفها المدخل التحليلي الرئيس للدراسة.

المحور الثالث: مخرجات البحث العلمي في الدراسات العليا:

3-1 مفهوم مخرجات البحث العلمي

تشير مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا إلى الحصيلة النهائية للجهود البحثية التي يبذلها طلبة الماجستير والدكتوراه، والتي تتجسّد في الرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية المنشورة، ومدى التزامها بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المعتمدة. ولا يُنظر إلى هذه المخرجات بوصفها نتاجًا فرديًا للباحث فحسب، بل باعتبارها مؤشرًا مركزيًا على كفاءة برامج الدراسات العليا وجودة المنظومة الأكاديمية التي أُنتجت في إطارها (Elhassan, 2020).

وفي هذا السياق، يؤكد كل من (عبد الحميد 2023، القطروني،2019) أن مخرجات البحث العلمي تُعد المرآة الحقيقية لمستوى الإشراف الأكاديمي، وفاعلية البيئة البحثية، ومدى وضوح السياسات المنظمة للعمل البحثي داخل الجامعات. ويشير إلى أن تدني جودة هذه المخرجات غالبًا ما يعكس خللًا في أحد مكونات المنظومة الأكاديمية، وفي مقدمتها الإشراف العلمي.

كما يرى صالح (2024) أن مفهوم مخرجات البحث العلمي لا يقتصر على استيفاء المتطلبات الشكلية للرسائل الجامعية، بل يمتد ليشمل الأصالة العلمية، وسلامة التصميم المنهجي، ودقة التحليل، وقدرة البحث على الإسهام في معالجة قضايا علمية أو مجتمعية ذات قيمة. ويؤكد أن الجامعات التي تفتقر إلى معايير واضحة لتقويم المخرجات البحثية تعاني من تفاوت ملحوظ في مستوى جودة إنتاجها العلمي.

ومن المنظور الدولي، تشير الأدبيات إلى أن جودة مخرجات البحث العلمي تُعد أحد المعايير الرئيسة لتقويم مؤسسات التعليم العالي وتصنيفها عالميًا، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة الإشراف الأكاديمي ونظم ضمان الجودة المطبقة داخل الجامعة (Saleh & Mustafa, 2021). وعليه، فإن تحليل مخرجات البحث العلمي يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم مستوى جودة العملية الإشرافية في برامج الدراسات العليا.

3-2 أبعاد جودة مخرجات البحث العلمي:

تُظهر الدراسات الدراسة أن جودة مخرجات البحث العلمي مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن الحكم عليه من خلال عنصر واحد معزول. وقد اتفقت غالبية الدراسات العربية والأجنبية على مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي تُستخدم لتقويم جودة هذه المخرجات، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولًا: البعد المنهجي

يُعد سلامة التصميم المنهجي من أهم مؤشرات جودة مخرجات البحث العلمي، إذ يتجلى في وضوح مشكلة الدراسة، وصياغة أسئلتها أو فرضياتها، وملاءمة المنهج المستخدم لأهداف البحث. وتشير دراسات كل من سلامة (2022) و (البدري، المالكي ،2019)، إلى أن ضعف المنهجية البحثية يُعد من أكثر أوجه القصور شيوعًا في الرسائل الجامعية، وغالبًا ما يرتبط بقصور في التوجيه الإشرافي. كما يؤكد عبد الحميد (2023) أن الإشراف الأكاديمي الفعّال يسهم في تعزيز كفاءة الطالب في اختيار المنهج المناسب وتطبيقه بصورة صحيحة.

ثانيًا: بعد التحليل العلمي

يتمثل هذا البعد في قدرة الباحث على تحليل البيانات بصورة علمية دقيقة، وربط النتائج بالإطار النظري والدراسات السابقة (الغزواني، والتركاوي، 2019). ويشير Elhassan (2020) إلى أن ضعف التحليل العلمي يُفقد البحث قيمته العلمية، حتى وإن كانت أدواته المنهجية سليمة. وفي السياق العربي، تؤكد الدراسات أن القصور في مهارات التحليل غالبًا ما يعكس ضعف المتابعة الإشرافية أو محدودية التغذية الراجعة المقدّمة للطالب (عبد الحميد، 2023).

ثالثًا: بعد الكتابة العلمية

تُعد الكتابة العلمية الرصينة أحد المؤشرات الجوهرية لجودة مخرجات البحث العلمي، حيث تتطلب وضوح الأفكار، وتسلسلها المنطقي، والالتزام بلغة أكاديمية دقيقة. ويشير صالح (2024) إلى أن العديد من الرسائل الجامعية تعاني من ضعف في الصياغة العلمية، نتيجة غياب التوجيه الإشرافي الكافي في هذا الجانب، أو التركيز على الجوانب الشكلية على حساب المحتوى العلمي.

رابعًا: بعد التوثيق والالتزام بالمعايير الأخلاقية

يمثل الالتزام بقواعد التوثيق العلمي وأخلاقيات البحث أحد الأبعاد الأساسية لجودة المخرجات البحثية. وتؤكد (صالح، واخرون، 2019) أن ضعف الالتزام بأنماط التوثيق المعتمدة، مثل APA، يُعد مؤشرًا على تدني جودة البحث، ويعكس في كثير من الأحيان قصورًا في الدور الإشرافي. كما تشير الأدبيات إلى أن الإشراف الأكاديمي الفعّال يسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا (Saleh & Mustafa, 2021).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة مخرجات البحث العلمي نتاج تفاعل متكامل بين هذه الأبعاد، وأن أي خلل في أحدها ينعكس سلبًا على القيمة العلمية للبحث، الأمر الذي يبرز الدور المحوري للإشراف الأكاديمي في توجيه هذه المخرجات وضمان جودتها.

يُبرز من استقراء هذا المحور أن مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا تمثل المؤشر العملي الأوضح على جودة الإشراف الأكاديمي، وأن أبعاد هذه المخرجات – المنهجية، والتحليل، والكتابة العلمية، والتوثيق – تتأثر بصورة مباشرة بفاعلية الإشراف ومستوى التنظيم المؤسسي. وهو ما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى المحور الخامس المتعلق بتحليل العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي في ضوء نتائج الدراسات العربية والأجنبية.

المحور الرابع: الاطار المفاهيمي للحوكمة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وجودة الاشراف الاكاديمي:

1-4 مفهوم ومبادئ الحوكمة الأكاديمية:

تُعد الحوكمة الأكاديمية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في أدبيات التعليم العالي، وقد برزت بوصفها إطارًا تنظيميًا يهدف إلى ضبط الأداء الأكاديمي وترشيد القرارات داخل الجامعات، بما يضمن رفع الكفاءة، وتحقيق الجودة، وتعزيز الثقة في مخرجات المؤسسة الجامعية. ويُفهم مفهوم الحوكمة الأكاديمية على أنه

منظومة من القواعد والسياسات والإجراءات التي تنظّم علاقات الأطراف الفاعلة في الجامعة (الإدارة العليا، أعضاء هيئة التدريس، طلبة الدراسات العليا، وحدات الجودة)، وتحدّد مسؤولياتهم وصلاحياتهم وآليات مساءلتهم، بما يضمن شفافية القرار الأكاديمي وعدالته واستدامته (القاسمي، 2022. ورشوان، هاشم، 2019).

وفي هذا السياق، يقدّم الزهراني (2020) تصورًا يربط الحوكمة الأكاديمية بضرورة وجود أطر معيارية واضحة لإدارة البرامج الأكاديمية، ومن بينها برامج الدراسات العليا، عبر تبني مبادئ مركزية تشمل: الشفافية في اللوائح والإجراءات، والمساءلة عن الأداء الأكاديمي، والمشاركة في صنع القرار، والعدالة في توزيع الفرص والموارد وتكليفات الإشراف، إلى جانب الكفاءة في إدارة الموارد، والالتزام بمعايير الجودة والاعتماد.

وتتسق هذه الرؤية مع ما تشير إليه الأدبيات الأجنبية حول الحوكمة في التعليم العالي، إذ تُبرز Alzahrani (2021) أن الحوكمة الأكاديمية تمثل أحد ركائز ضمان الجودة، وأن تطبيقها يقتضي بناء معايير مؤسسية قابلة للقياس لتقويم الأداء الأكاديمي، وتحديد مسؤوليات القيادات الجامعية ووحدات الدراسات العليا، بما يضمن ضبط عمليات الإشراف والبحث العلمي. وتؤكد الدراسة أن المؤسسات التي تفتقر إلى حوكمة أكاديمية فاعلة غالبًا ما تعاني من تفاوت في الممارسات الإشرافية وتراجع في جودة المخرجات البحثية.

وعليه، فإن الحوكمة الأكاديمية ليست مفهومًا تنظيميًا مجردًا، بل إطار عملي يهدف إلى تقليل التباين في الأداء الأكاديمي، وتوحيد المعايير، ورفع مستوى الاتساق المؤسسي، بما ينعكس على جودة الإشراف الأكاديمي والبحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي.

2-4 الحوكمة الأكاديمية وجودة البحث العلمي

تُشير الأدبيات إلى أن البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لا يتحسن تلقائيًا بمجرد التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا، بل يتطلب بيئة تنظيمية تضمن ضبط الجودة وتوفير معايير واضحة لتقويم الأداء البحثي والإشرافي. وفي هذا الإطار، يرى القاسمي (2022) أن الحوكمة الأكاديمية تعمل كآلية "توجيه وضبط" (Steering & Control) للأداء الأكاديمي، عبر تكريس مبادئ المساءلة والشفافية في سياسات البحث العلمي، وتنظيم العلاقة بين مخرجات البحث ومتطلبات الجودة والاعتماد.

وفي السياق الليبي، يؤكد صالح (2024) أن جودة البحث العلمي ترتبط بدرجة وضوح السياسات واللوائح المنظمة للبحث، وتوافر معايير موضوعية لتقويم الرسائل الجامعية، ووجود آليات متابعة تضمن سلامة المنهجية والالتزام بالتوثيق والنزاهة العلمية. ويُفهم من ذلك أن تراجع جودة المخرجات البحثية لا يرتبط فقط بعوامل فردية (قدرات الطلبة)، بل بعوامل مؤسسية تعكس مستوى الحوكمة الأكاديمية وقدرتها على تنظيم البحث العلمي.

ومن منظور عربي، تشير Alzahrani (2021) إلى أن الحوكمة الأكاديمية تؤثر في جودة البحث العلمي من خلال ثلاث قنوات رئيسة:

1. توحيد المعايير والإجراءات الخاصة بالإشراف والبحث العلمي.
2. بناء نظم تقويم ومساءلة لأداء المشرفين والبرامج.
3. ضمان العدالة والشفافية في توزيع الموارد والإشراف، بما يقلل من التباين في جودة المخرجات.

كما يضيف Elwerfali (2021) في السياق الليبي أن تطوير جودة التعليم العالي والبحث العلمي يرتبط بالحاجة إلى تعزيز أطر تنظيمية واضحة تُحكم عمليات الإشراف والبحث، وتدعم وحدات الدراسات العليا بمعايير تقييم، وآليات متابعة، وإجراءات تضمن الالتزام بالنزاهة العلمية. وتُفهم هذه النتيجة على أنها تبرز الحوكمة الأكاديمية كشرط بنيوي لتحسين جودة البحث، لا كعامل ثانوي.

وبذلك، يتضح أن الحوكمة الأكاديمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة البحث العلمي، من حيث كونها الإطار الذي يحدد قواعد العمل البحثي، ويضبط سلوك الفاعلين الأكاديميين، ويرسخ ثقافة المساءلة والتحسين المستمر. وهذا ما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى المحور الخامس الذي يربط جودة الإشراف الأكاديمي بمتطلبات الحوكمة الأكاديمية بوصفها إطارًا تفسيريًا منظمًا لعلاقة الإشراف بمخرجات البحث العلمي.

وأخيرا يستقرا هذا المحور أن الحوكمة الأكاديمية تمثل إطارًا تنظيميًا لضمان جودة الأداء الأكاديمي، وأن مبادئها (الشفافية، المساءلة، المشاركة، العدالة) تُعد محددات مؤسسية رئيسة لتحسين جودة البحث العلمي، عبر توحيد المعايير وتقويم الأداء وضبط ممارسات الإشراف. وهو ما يبرّر الانتقال إلى المحور الخامس: جودة الإشراف الأكاديمي في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية.

3-4 الحو كمة كإطار تفسيري لجودة الإشراف

ينطلق هذا المحور من افتراض علمي مفاده أن جودة الإشراف الأكاديمي لا تتحدد فقط بكفاءة المشرف أو مهارات الطالب، وإنما تتأثر—بصورة حاسمة—بالإطار المؤسسي الذي تُمارس داخله عملية الإشراف، وبدرجة تطبيق مبادئ الحوكمة الأكاديمية في برامج الدراسات العليا. وعليه، فإن الحوكمة تُعد إطارًا تفسيريًا مناسبًا لفهم تباين مستويات جودة الإشراف بين المؤسسات، ولتفسير لماذا قد تتراجع جودة الإشراف في بيئات تفتقر إلى معايير واضحة وآليات مساءلة وتقويم.

وفي هذا السياق، يوضح القاسمي (2022) أن الحوكمة الأكاديمية، بما تتضمنه من شفافية ومساءلة وعدالة ومشاركة، توفر "بنية ضبط" للأداء الأكاديمي داخل الجامعة، بما يشمل الإشراف على الرسائل الجامعية. إذ تصبح جودة الإشراف نتيجة مباشرة لمدى وضوح اللوائح، وتحديد المسؤوليات، وتفعيل أدوات تقييم الأداء، وليس مجرد اجتهاد فردي للمشرف. ويعزز هذا الطرح ما قدمه الزهراني (2020) من أن تطوير الإشراف الأكاديمي في الجامعات العربية يقتضي نموذجًا مؤسسيًا يرتكز على معايير واضحة لتكليف الإشراف، وتنظيم العلاقة الإشرافية، وقياس جودة الممارسات الإشرافية بصورة دورية.

ومن المنظور العربي، تؤكد Alzahrani (2021) أن ضمان الجودة في الإشراف على الدراسات العليا يتطلب حوكمة فاعلة، تتجسد في وجود معايير مؤسسية لتأهيل المشرفين، وآليات لمتابعة سير الإشراف، ومؤشرات لقياس جودة الأداء الإشرافي ومخرجاته. وتشير الدراسة إلى أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى تفاوت الممارسات الإشرافية، وانخفاض الاتساق في جودة الرسائل الجامعية، بما يضعف القدرة المؤسسية على تحسين البحث العلمي بصورة منهجية.

وبالانتقال إلى السياق الليبي، تُظهر الأدبيات أن كثيرًا من التحديات المرتبطة بالإشراف والبحث العلمي تعكس في جوهرها قصورًا تنظيميًا، يتمثل في ضعف وضوح اللوائح والإجراءات، وتباين المعايير، ومحدودية آليات التقويم والمتابعة (الصويعي، 2019). وقد أشار صالح (2024) إلى أن جودة البحث العلمي تتأثر بدرجة توفر سياسات تنظيمية ومعايير تقويم واضحة داخل الجامعات الليبية، وهو ما يمتد منطقيًا إلى جودة الإشراف باعتباره أحد أهم محددات المخرجات. كما يوضح مفتاح (2023) أن جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية تتطلب حوكمة أكاديمية فاعلة تضمن ضبط عمليات الإشراف وتكاملها مع معايير الاعتماد والجودة. وبناءً على ذلك، يمكن تفسير جودة الإشراف الأكاديمي في ضوء الحوكمة عبر مسارات رئيسة، أبرزها:

1. **المعايير والشفافية:** وضوح لوائح الإشراف وإجراءات اختيار المشرف وتوزيع الأعباء.
2. **المساءلة والتقويم:** وجود آليات لتقييم الأداء الإشرافي ومتابعة تقدم الطالب وفق مؤشرات محددة.
3. **العدالة والتنظيم:** ضمان العدالة في العلاقة الإشرافية وفي فرص الدعم البحثي وتوزيع الموارد.
4. **تحسين مستمر:** استخدام نتائج التقويم لتطوير الممارسات الإشرافية وتحسين جودة المخرجات البحثية.

وتمثل هذه المسارات الأساس التفسيري الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية في فهم العلاقة بين جودة الإشراف ومخرجات البحث العلمي داخل برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

4-4 الاطار المفهيمي لجودة الاشراف لتحسين المخرجات في ضوء الحوكمة الاكاديمية: -

تُعد الحوكمة الأكاديمية أحد الأطر النظرية الحديثة التي تفسّر جودة مخرجات التعليم العالي من خلال تنظيم العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين (الإدارة الجامعية، أعضاء هيئة التدريس، الطلبة)، وفق مبادئ **الشفافية، المساءلة، الكفاءة، والمشاركة**.

وفي السياق الليبي، تزداد أهمية هذا الإطار في ظل التحديات المؤسسية المرتبطة بضعف التنظيم البحثي، وتفاوت جودة الإشراف، وغياب معايير موحدة لتقييم المخرجات العلمية.

بناءً على ذلك، فإن الحوكمة الأكاديمية لا تُستخدم هنا كخلفية نظرية، بل كـ **أداة تفسيرية** لفهم كيف تؤثر جودة الإشراف الأكاديمي في مخرجات البحث العلمي.

❖ الربط التفسيري للاطار بين الحوكمة والإشراف الأكاديمي: -

يمكن تفسير الإشراف الأكاديمي بوصفه **آلية تنفيذية داخل نظام الحوكمة الأكاديمية**، حيث يُجسّد تطبيق مبادئ الحوكمة على المستوى الإجرائي.

1. مبدأ الشفافية: -

- وضوح متطلبات البحث
- تحديد معايير التقييم
- إتاحة التغذية الراجعة للطالب

حيث ينعكس على: تحسين فهم الطالب لمنهجية البحث وتقليل الأخطاء

2. مبدأ المساءلة: -

- متابعة دورية من المشرف
- تقييم مستمر للأداء البحثي
- التزام المشرف بمعايير علمية

حيث ينعكس على: رفع جودة الالتزام المنهجي وتقليل الانحرافات البحثية

3. مبدأ الكفاءة: -

- امتلاك المشرف خبرة بحثية حقيقية
- القدرة على التوجيه المنهجي والتحليلي

حيث ينعكس على: تحسين جودة التحليل الإحصائي وتفسير النتائج

4. مبدأ المشاركة: -

- التفاعل العلمي بين المشرف والطالب
- تشجيع التفكير النقدي

حيث ينعكس على: تعزيز الأصالة والابتكار في البحث

بناء على كل السرد السابق لمحاور الدراسة من فلسفة البحث العلمي ووقعه في الجامعات الليبية وكيفية ومراحل تطوره، والاشراف الاكاديمي في هذه المؤسسات، ومن ثم مخرجات البحث العلمي وابعاده، الى الحوكمة الاكاديمية في المؤسسات التعليم العالي من مفاهيم ومبادئ يمكنن للباحثان استقراء الاطار التحليلي لجودة الاشراف الاكاديمي بالنمط السببي التالي كما هو موضح في الشكل رقم (1): -

الحوكمة الأكاديمية ← جودة الإشراف الأكاديمي ← جودة العمليات البحثية ← جودة المخرجات

1. الحوكمة تضع قواعد ومعايير واضحة
2. هذه القواعد تضبط سلوك المشرف
3. المشرف يوجّه الطالب وفق هذه المعايير
4. تتحسن العمليات البحثية (منهجية، تحليل، كتابة)
5. تتحسن المخرجات النهائية (رسائل، أبحاث، نشر علمي)

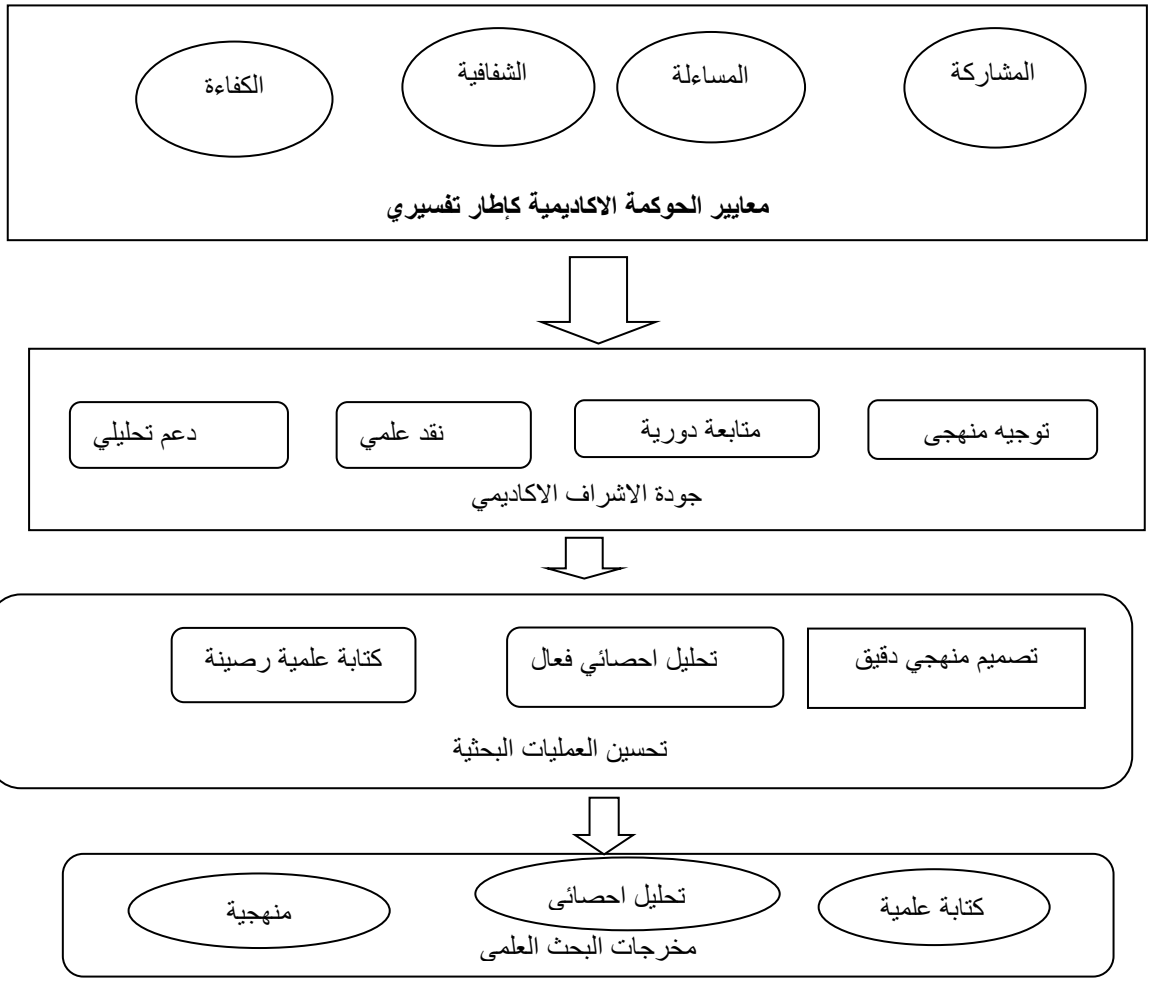

شكل رقم (1) الاطار التفسيري لجودة الاشراف الاكاديمي في تحسين المخرجات من منظور الحوكمة الاكاديمية

1-5 النموذج المفاهيمي المقترح للدراسة:

انطلاقًا من الهيكل النظري الذي تم بناؤه في المحاور السابقة، ومع اعتماد الحوكمة الأكاديمية إطارًا تفسيريًا، يقوم النموذج المفاهيمي المقترح شكل رقم (1) على علاقة سببية منطقية مفادها أن **جودة الإشراف الأكاديمي** تؤثر تأثيرًا مباشرًا في **مخرجات البحث العلمي** لدى طلبة الدراسات العليا، وأن هذه العلاقة تتعزز أو تضعف وفق مستوى تطبيق متطلبات **الحوكمة الأكاديمية** داخل المؤسسة الجامعية.

وعليه، يمكن تصوير البناء المفاهيمي للدراسة على النحو الآتي:

- **المتغير المستقل:** جودة الإشراف الأكاديمي، بأبعادها التي تم تحديدها في المحور الثالث (الكفاءة المنهجية، المتابعة والتواصل، الدعم البحثي، العدالة والموضوعية، التنظيم المؤسسي) (أحمد، 2022؛ سلامة، 2022؛ عبد العال، 2023).
- **المتغير التابع:** جودة مخرجات البحث العلمي، بأبعادها الرئيسة (المنهجية، تحليل النتائج وتفسيرها، الكتابة العلمية،) (عبد الحميد، 2023؛ سلامة، 2022).
- **الإطار التفسيري:** تم اعتماد الحوكمة الأكاديمية كإطار لتفسير لتباين في جودة الأداء الاكاديمي وليس كمتغير احصائي مستقل او تابع، حيث تستخدم الدراسة ابعاد الحوكمة كمبادئ "الشفافية والمساءلة والكفاءة والمشاركة "كمعايير مرجعية لتفسير كفاءة العلاقة بين جودة الاشراف الاكاديمي والمخرجات البحثية (القاسمي، 2022؛ الزهراني، 2020؛ Alzahrani, 2021.)

وتتسق هذه الصياغة مع ما تشير إليه بعض الأدبيات المقارنة حول أثر التنظيم المؤسسي في جودة الإشراف ومخرجاته، حيث توضح Al-Kaabiو (2022) Al-Mansooriأن الممارسات الإشرافية الأكثر فاعلية هي تلك التي تُدار ضمن أطر واضحة للمتابعة، ومعايير معلنة، وآليات مساءلة، وهو ما يمثل جوهر الحوكمة الأكاديمية.

وبذلك، فإن النموذج المفاهيمي المقترح لا يكتفي بإثبات وجود ارتباط بين جودة الإشراف والمخرجات، بل يقدّم تفسيرًا مؤسسيًا لهذه العلاقة: فكلما ارتفع مستوى تطبيق الحوكمة الأكاديمية—من خلال توحيد المعايير، وتفعيل التقويم، وتعزيز الشفافية—ازدادت قدرة الإشراف الأكاديمي على تحسين جودة المخرجات البحثية بصورة منهجية ومستدامة (صالح، 2024؛ Alzahrani, 2021.)

يُبرز هذا المحور أن الحوكمة الأكاديمية تُعد إطارًا تفسيريًا منظمًا لفهم جودة الإشراف الأكاديمي، وأن جودة الإشراف تمثل مدخلًا مباشرًا لتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا. وبناءً على ذلك، يتأسس النموذج المفاهيمي للدراسة على تفسير العلاقة بين المتغيرات في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، بما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى الجزء المنهجي (الأداة، القياس، التحليل الإحصائي) لاختبار فرضيات الدراسة ميدانيًا وفق التصميم المعتمد.

❖ **الاطار العملي:**

مجتمع وعينة الدراسة:

اما عن مجتمع الدراسة يتكون من جميع أعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية (جامعة بنغازي، جامعة الزاوية، جامعة طرابلس)، ممن لديهم خبرة فعلية في الإشراف على الرسائل العلمية في برامج الدراسات العليا، وبمختلف رتبهم الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (150) عضو هيئة تدريس بعد استبعاد فئة المحاضر المساعد لعدم انخراطها الفعلي في الإشراف الأكاديمي.

تم تحديد حجم العينة استنادًا إلى جدول **Krejcie & Morgan (1970)**، حيث بلغ حجم العينة (110) مفردة من مجتمع الدراسة، كما تم اختيارها باستخدام أسلوب **العينة العشوائية البسيطة**، وذلك نظرًا لتقارب خصائص أفراد المجتمع من حيث طبيعة العمل والخبرة الإشرافية، مما يحقق تمثيلًا مناسبًا لمجتمع الدراسة ويعزز من إمكانية تعميم النتائج.

ويعلل الباحثان اختيار اقسام المحاسبة بسبب تطابق وتقارب اللوائح المعمول بها في كل الأقسام داخل الجامعات الليبية، بما يعزز من إمكانية المقارنة والتحليل وتوحيد النتائج والإطار التحليلي للدراسة. كما ان انتماء الباحثان لهذا التخصص العلمي قد اسهم في تسهيل الوصول الى البيانات والمعلومات بدقة وكفاءة

❖ أداة الدراسة:

قام الباحثان بتصميم استبيان للتعرف على دور جودة الاشراف الاكاديمي في تحسين محرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية (جامعة طرابلس، جامعة بنغازي، جامعة الزاوية) في ضوء متطلبات الحوكمة الاكاديمية، والجدول 1 يوضح عدد الاستبيانات الموزعة والمرجعة والغير المرجعة: -

جدول (1) عدد الاستبيانات الموزعة

عدد الاستبيانات	الاستبيانات الموزعة	الاستبيان المرجع	الاستبيان الغير مرجع والغير صالح للتحليل
المجموع	110	99	11
النسبة	%100	%90	%10

يوضح جدول (1) عدد الاستبيانات التي تم توزيعها على أفراد عينة الدراسة والتي تم تحديدها وفق جداول كريجسي ومورغان (krejcie and morgan 1990).، حيث بلغ عدد الاستبيانات الموزعة (110) استبيانات، تم استرجاع (99) استبيانًا صالحًا للتحليل الإحصائي، في حين بلغ عدد الاستبيانات غير المرجعة أو غير الصالحة للتحليل (11) استبيانات. وبذلك بلغت نسبة الاستجابة (90%) من إجمالي الاستبيانات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة تعزز من موثوقية البيانات وإمكانية الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

2) الثبات الداخلي للأداة (Cronbach's Alpha)

بيّنت نتائج الثبات الداخلي ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ للمحاور والأداة ككل، بما يدل على اتساق داخلي قوي وملاءمة البنود لقياس البناءات النظرية المستهدفة.

الجدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة (بيانات استطلاعية)

الفرضيات	عدد البنود	Alpha
جودة الأشراف الاكاديمي	5	0.928
جودة المنهجية البحثية	5	0.841
جودة تحليلي النتائج	6	0.808
جودة الكتابة العلمية والتوثيق	6	0.746
جودة الكتابة العلمية والتوثيق	22	0.912

يستنتج الباحثان من النتائج الظاهرة في الجدول رقم 2 (الثبات الداخلي) ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور وللأداة ككل، حيث تجاوزت جميع القيم الحد المقبول إحصائيًا (0.70)، وهو ما يدل على اتساق داخلي جيد بين البنود وقدرتها على قياس الأبعاد النظرية المستهدفة. وعليه تُعد الأداة – من منظور فني – صالحة للتطبيق والتحليل الاستدلالي عند إدخال البيانات الحقيقية.

3-3 معاملات الارتباط (Pearson) بين المحاور:

جدول رقم (3): معاملات ارتباط بيرسون بين المحاور:

المتغير	SUP	METH	ANAL	WRIT	TOTAL
SUP	1.000	0.384	0.524	0.600	0.870
METH	0.384	1.000	0.430	0.337	0.699
ANAL	0.524	0.430	1.000	0.399	0.751
WRIT	00.339	0.337	0.399	1.000	0.717
TOTAL	0.884	0.870	0.699	0.717	1.000

يستنتج الباحثان من الجدول رقم 3 ان معاملات بيرسون تشير إلى وجود علاقات موجبة بين جودة الإشراف الأكاديمي وبقية المحاور، حيث ارتبط محور الإشراف ارتباطًا متوسطًا إلى قوي بالمؤشر الكلي للأداة، ما ينسجم مع منطق الاستنتاجات النظرية للدراسة، الذي يفترض أن تحسن جودة الإشراف ينعكس إيجابًا على جودة المنهجية وتحليل النتائج والتفسير والكتابة العلمية والتوثيق. كما يُلاحظ أ ن أقوى علاقة ظهرت بين الإشراف والمؤشر الكلي، وهو أمر متوقع لأن المؤشر الكلي يمثل تلخيصًا كميًا للأبعاد المتأثرة مباشرة بفاعلية الإشراف.

اختبار فرضيات الدراسة:

بناءً على السرد السابق والإطار المفاهيمي، تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام احصائي اختبار بيرسون، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم 4 التالي:

جدول رقم (4): اختبار الفروض باستخدام معامل ارتباط بيرسون

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	r قيمة	اتجاه العلاقة	القرار الاحصائي
H1	جودة الاشراف	جودة المنهجية	600.3	موجبة –متوسطة	H0رفض
H2	جودة الاشراف	التحليل النقدي	0.524	موجبة متوسطة-قوية	H0رفض
H3	جودة الاشراف	الكتابة والتوثيق	0410.	موجبة –قوية نسبيا	H0رفض

عرض النتائج:

أظهرت النتائج الوصفية (N=99) أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة تراوحت بين (2.780–2.953)، بما يشير إلى مستوى متوسط في تقييم الطلبة لجودة الإشراف الأكاديمي وانعكاساته على جودة المنهجية وتحليل النتائج والتفسير والكتابة العلمية والتوثيق. كما بيّنت نتائج الثبات الداخلي ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور (0.746–0.928) وللأداة ككل (0.912)، وهو ما يدل على اتساق داخلي قوي. وأظهرت معاملات ارتباط بيرسون وجود علاقات موجبة بين محور جودة الإشراف وبقية المحاور، حيث بلغ ارتباط الإشراف بالكتابة والتوثيق (0.41 0) وبالمؤشر الكلي (0.870)، مما يدعم الاتساق البنائي للأداة ويفسّر الترابط المفاهيمي بين الإشراف ومكونات مخرجات البحث العلمي.

*** صياغة الفرضيات**

بناءً على السرد السابق والإطار المفاهيمي، صيغت الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسة H:
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

الفرضيات الفرعية:

- **H1** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية.
- **H2** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل النتائج وتفسيرها.
- **H3** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق.

*** مناقشة الفرضية H1 :(جودة الإشراف الأكاديمي ← جودة المنهجية البحثية)**

جدول (5) دور الاشراف في المنهجية البحثية

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الترتيب
1	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة لتحديد مشكلة البحث الخاصة بالرسالة	3.28	1.26	متوسط	10	20	20	30	19	5
2	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتحديد المنهج العلمي المناسب لطبيعة مشكلة البحث	3.48	1.29	مرتفع	10	18	17	22	32	2
3	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة لتحديد مجتمع الدراسة وأدوات جمع البيانات اللازمة لتنفيذ الدراسة	3.32	1.3	متوسط	15	17	10	35	22	4
4	. يقدم المشرف التوجيه والمتابعة المناسبة لصياغة	3.36	1.34	متوسط	13	20	13	24	29	3

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق جدا	الترتيب
	الأهداف والفرضيات المناسبة للدراسة									
5	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتصميم الدراسة وفق للمنهجية المقبولة	3.52	1.28	مرتفع	12	12	16	31	28	1
	متوسط الموافقة الكلي	3.39	1.3							

تُظهر نتائج جدول رقم (5) دور الإشراف في المنهجية البحثية أن المتوسط العام بلغ 3.39 بانحراف معياري 1.30، وهو مستوى يقع في المجال المتوسط المائل إلى الارتفاع، بما يشير إلى أن عينة الدراسة أعضاء هيئة تدريس اقسام المحاسبة يدركون وجود أثر إيجابي لجودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة المنهجية البحثية، إلا أن هذا الأثر لم يصل إلى درجة التجانس المرتفع، وهو ما تعكسه قيم الانحراف المعياري التي تدور حول (1.26–1.34)، بما يدل على تباين نسبي في تقديرات أفراد العينة.

حيث جاءت الفقرة الأولى: "يقدم المشرف التوجيه والمتابعة لتنظيم..." في المرتبة الخامسة بمتوسط 3.28 وانحراف معياري 1.26، وهو مستوى متوسط. وتوحي هذه النتيجة بأن التوجيه العام موجود، لكنه لا يُمارس بالكفاءة نفسها لدى جميع المشرفين. وهذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة جبير وعبد الله (2022) من أن قصور المتابعة العلمية المتكاملة وغياب معايير واضحة لتقييم الإشراف ينعكسان سلبًا على جودة مخرجات البحث العلمي، كما ينسجم مع طرح المنتقي (2016) الذي أبرز أن عدم وجود تنظيم مؤسسي واضح لعملية الإشراف يؤدي إلى تفاوت في الأداء الإشرافي.

أما الفقرة الثانية: "يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتحديد المنهج العلمي المناسب..." فقد جاءت في المرتبة الثانية بمتوسط 3.48 وانحراف معياري 1.29 وبمستوى مرتفع، بما يدل على أن اختيار المنهج المناسب يُعد من أكثر الجوانب التي يظهر فيها أثر الإشراف الأكاديمي. وهذه النتيجة تتسق مع دراسة عبد الحميد (2023) التي بيّنت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة المشرف العلمية والمنهجية وبين جودة الرسائل الجامعية، كما تتفق مع دراسة الذيبي (2022) التي أكدت وجود ارتباط موجب بين ممارسات الإشراف الأكاديمي الفعال وجودة الرسائل العلمية.

وجاءت الفقرة الثالثة: "يقدم المشرف توجيهًا ومتابعة لتحديد مشكلة الدراسة..." في المرتبة الرابعة بمتوسط 3.32 وانحراف معياري 1.30 وبمستوى متوسط، بما يشير إلى أن مسألة صياغة المشكلة وتحديد أبعادها لا تزال مجالًا يحتاج إلى مزيد من الإحكام. وتنسجم هذه النتيجة مع ما ذكرته دراسة القملي (2022) من أن غياب إطار حوكمي واضح للإشراف يحد من استدامة الجودة في البيئات التي تتوفر فيها الموارد، كما تتفق مع استنتاجات الصريبي (2019) التي أوضحت أن المعوقات التنظيمية وضعف المتابعة المنهجية المنتظمة ينعكسان على فاعلية الإشراف الأكاديمي.

وفي الفقرة الرابعة: "يقوم المشرف بالتوجيه والمتابعة المناسبة لصياغة الأهداف..." بلغ المتوسط 3.36 والانحراف المعياري 1.34، وجاءت في المرتبة الثالثة بمستوى متوسط. وتدل هذه النتيجة على أن بناء الأهداف والفرضيات ما زال يواجه تفاوتًا في مستوى الدعم الإشرافي. وهذا ينسجم مع ما خلصت إليه دراسة كوستح (2024) من أن الإشراف الأكاديمي غير المنظم يؤدي إلى تباين جودة الرسائل الجامعية

بين الكليات والتخصصات، كما يتفق مع ما أوضحته Almari and Al-Hammadi (2020) من أن جودة الإشراف والإدارة البحثية تؤثر مباشرة في تحسين مخرجات البحث العلمي.

أما الفقرة الخامسة: "يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتصميم الدراسة..." فقد حصلت على أعلى متوسط بلغ 3.52 بانحراف معياري 1.28، وجاءت في المرتبة الأولى بمستوى مرتفع. ويعني ذلك أن تصميم الدراسة يمثل أقوى موضع تتجلى فيه فاعلية الإشراف الأكاديمي من وجهة نظر العينة. وهذه النتيجة تؤكد ما ذهبت إليه دراسة Gohar and Qouta (2021) من أن تحسين جودة الإشراف الأكاديمي يتطلب وضوح الأدوار والمسؤوليات والالتزام بالمعايير المهنية، كما تدعمها نتائج الذيبي (2022) وعبد الحميد (2023) في إبراز أهمية الإشراف المنهجي المنظم في رفع جودة البناء العلمي للرسائل.

على المستوى المجمل، يستنتج الباحثان استنادا على الجدول رقم (5) تكشف النتائج أن جودة الإشراف الأكاديمي تؤدي دورًا إيجابيًا متوسطًا مائلًا إلى الارتفاع في تحسين المنهجية البحثية، غير أن هذا الدور ليس متجانسًا على جميع المكونات المنهجية؛ إذ كان أقوى في تصميم الدراسة واختيار المنهج، وأضعف نسبيًا في تحديد المشكلة وتنظيم المتابعة وصياغة الأهداف والفرضيات. وهذا النمط من النتائج يحمل دلالة مهمة في ضوء إطار الحوكمة الأكاديمية؛ لأنه يشير إلى أن التحسن المنهجي لا يرتبط فقط بكفاءة المشرف الفردية، بل أيضًا بمدى حضور مبادئ الحوكمة داخل المؤسسة الجامعية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نتائج الفرضية H1 تدعم الاستنتاج القائل بأن تحسين جودة المنهجية البحثية يتطلب انتقال الإشراف الأكاديمي من ممارسة فردية تعتمد على خبرة المشرف إلى ممارسة مؤسسية محكومة بمعايير واضحة للمساءلة والشفافية والكفاءة والمشاركة؛ لأن وجود هذه المبادئ هو الذي يحول التوجيه الإشرافي من دعم جزئي متقطع إلى نظام أكاديمي منتظم قادر على رفع جودة المخرجات البحثية بصورة مستدامة.

*مناقشة الفرضية H2 :(جودة الإشراف الأكاديمي ← جودة تحليل النتائج وتفسيرها)

جدول (6) دور جودة الاشراف في جودة تحليل وتفسير النتائج

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الترتيب
1	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتحديد مشكلة البحث الخاصة بالرسالة	3.73	1.05	مرتفع	4	14	20	28	33	2
2	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية الضمان استخدام أساليب التحليل العلمي المناسبة للدراسة.	3.63	1.17	مرتفع	12	6	17	36	28	3
3	يقدم المشرف التوجيه اللازم لفهم دلالات أساليب التحليل	3.02	1.38	متوسط	19	22	15	24	19	5

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الترتيب
	المستخدمة في الدراسة.									
4	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من ارتباط نتائج الدراسة بأهدافها وإطارها النظري.	3.78	1.02	مرتفع	4	11	21	30	33	1
5	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لضمان عرض نتائج الدراسة بطريقة منظمة وواضحة بما يتفق مع دلالة المعلومات المستخدمة في الدراسة.	3.28	1.34	متوسط	18	14	16	24	27	4
	المتوسط الكلي لكل الفقرات	3.49	1.19	مرتفع						

تُبين نتائج جدول رقم (6) دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحليل وتفسير النتائج أن المتوسط العام بلغ (3.49) بانحراف معياري (1.19)، وهو مستوى يقع ضمن المجال المرتفع نسبيًا، بما يعكس إدراك أفراد العينة لوجود تأثير إيجابي واضح لجودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مرحلة تحليل البيانات وتفسير النتائج، مع وجود درجة تباين مقبولة في الاستجابات تعكس اختلافًا نسبيًا في تجاربهم مع الممارسات الإشرافية.

وعلى مستوى الفقرات، يتضح أن الدور الإشرافي يتباين في تأثيره عبر مكونات هذا البعد؛ حيث جاءت الفقرة المتعلقة بتوجيه الباحث نحو التفسير العلمي الدقيق للنتائج في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (3.78) وانحراف معياري (1.02)، وهو مستوى مرتفع يعكس حضور البعد المعرفي والخبرة العلمية لدى المشرفين، بما يمكنهم من توجيه الباحثين نحو تفسير علمي منضبط للنتائج. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة Gohar and Qouta (2021)التي أكدت أن وضوح الأدوار الإشرافية يسهم في تعزيز جودة التفسير العلمي، كما تتفق مع نتائج الذيبي (2022) بشأن أهمية الإشراف الفعال في تحسين جودة التحليل العلمي.

وفي السياق ذاته، جاءت الفقرة المرتبطة بقدرة المشرف على توجيه الباحث نحو ربط النتائج بالفرضيات في المرتبة الثانية بمتوسط (3.73) وانحراف معياري (1.05)، وهو ما يدل على فاعلية الإشراف في دعم أحد المرتكزات الأساسية للتحليل العلمي المنهجي، والمتمثل في تفسير النتائج في ضوء الإطار الفرضي

للدراسة. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة عبد الحميد (2023) التي أكدت أن الكفاءة المنهجية للمشرف تسهم في تحسين جودة تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري.

أما فيما يتعلق بالدعم الإشرافي في استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، فقد جاءت هذه الفقرة في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.63) وانحراف معياري (1.17)، وهو مستوى مرتفع يعكس حضور هذا الجانب بدرجة جيدة، إلا أنه يشير في الوقت ذاته إلى وجود تفاوت نسبي في الكفاءة الإحصائية بين المشرفين. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة Almari and Al-Hammadi (2020) من أن ضعف التكامل بين الجوانب المنهجية والإحصائية في الإشراف يؤثر على جودة المخرجات البحثية، كما تؤكد دراسة جبير وعبد الله (2022) أن نقص التأهيل الإحصائي يمثل أحد التحديات التي تواجه فاعلية الإشراف الأكاديمي.

في المقابل، تظهر نتائج الفقرات ذات الصلة بالجوانب التحليلية العميقة مستوى أقل نسبيًا؛ حيث جاءت الفقرة المتعلقة بتشجيع الباحث على تقديم تفسيرات علمية منطقية ومتسقة في المرتبة الرابعة بمتوسط (3.28) وانحراف معياري (1.34)، وهو مستوى متوسط يعكس محدودية نسبية في تنمية مهارات التفكير التحليلي النقدي لدى الباحثين. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة كوستح (2024) من أن الإشراف الأكاديمي التقليدي يركز بدرجة أكبر على الجوانب الإجرائية على حساب تنمية القدرات التحليلية.

وتزداد هذه الملاحظة وضوحًا في الفقرة المتعلقة بتوجيه الباحث نحو ربط النتائج بالدراسات السابقة، والتي جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.02) وانحراف معياري (1.38)، وهو مستوى متوسط يشير إلى وجود قصور نسبي في تحقيق التكامل بين النتائج والأدبيات العلمية، وهو ما يعد من الركائز الأساسية في بناء المعرفة العلمية التراكمية. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة القملي (2022) التي أكدت أن ضعف الأطر الحوكمية يحد من تكامل العملية البحثية، كما تتفق مع نتائج الصريبي (2019) التي أبرزت أن ضعف الربط بين الإطار النظري والنتائج يمثل أحد التحديات الجوهرية في الإشراف الأكاديمي.

وعلى المستوى المجمل، يعتقد الباحثان ان هذه النتائج تكشف أن جودة الإشراف الأكاديمي تسهم بشكل مرتفع نسبيًا في تحسين تحليل وتفسير النتائج، إلا أن هذا التأثير يتسم بعدم التجانس بين مكوناته؛ حيث يتركز بشكل واضح في الجوانب المرتبطة بالتفسير المباشر وربط النتائج بالفرضيات، في حين يضعف نسبيًا في الجوانب المرتبطة بالتكامل المعرفي وتنمية التفكير النقدي. ويعكس هذا النمط من النتائج دلالة مهمة في ضوء إطار الحوكمة الأكاديمية، إذ يشير إلى أن بعد الكفاءة متحقق بدرجة جيدة في الجوانب الفنية، بينما لا تزال أبعاد المساءلة والشفافية والمشاركة العلمية بحاجة إلى تعزيز، خاصة فيما يتعلق بضمان الاتساق العلمي وربط النتائج بالسياق البحثي الأوسع.

كما يدل هذا التفاوت حسب وجهة نظر الباحثان استندا على نتائج الجدول رقم (6) على أن الإشراف الأكاديمي لا يزال يمارس في كثير من الحالات بوصفه جهدًا فرديًا قائمًا على خبرة المشرف، أكثر من كونه نظامًا مؤسسيًا محكومًا بإطار حوكمي واضح، الأمر الذي يحد من تحقيق التكامل المنهجي في العملية البحثية.

***مناقشة الفرضية H3: جودة الإشراف الأكاديمي ← جودة الكتابة العلمية والتوثيق)**

جدول (7) دور جودة الاشراف الاكاديمي في جودة الكتابة والتوثيق

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الاحراف المعياري	مستوى الموفقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الترتيب
1	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من التسلسل المنطقي للأفكار عند كتابة الرسالة	3.55	1.27	متوسط	10	13	19	26	31	1
2	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة اللازمة للتحقق من استخدام اللغة العلمية المناسبة في كتابة الرسالة وتنظيمها.	3.42	1.30	متوسط	15	11	17	29	27	5
3	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتقسيم وتنظيم محتويات الرسالة بصور منهجية	3.36	1.39	متوسط	18	7	18	33	23	6
4	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية لتقسيم وتنظيم محتويات الرسالة بصورة منهجية.	3.43	1.35	متوسط	15	14	17	19	34	4
5	يقدم المشرف التوجيه والمتابعة الكافية للتحقق من اتساق وترابط تحليل الدراسة ومنهجية واهداف وفرضيات الدراسة	3.46	1.30	متوسط	13	12	19	27	28	3
6	يقدم المشرف التوجيهات للباحث لاختيار منهجية الدارسة بشكل متناسق بين المشكلة والعنوان والاهداف.	3.51	1.31	متوسط	12	11	21	24	31	2
	المتوسط الموافقة الكلي	3.46	1.32	متوسط						

يستنتج الباحثان من نتائج الجدول أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد تراوحت تقريبًا بين **3.36 و3.55**، وهي جميعها تقع ضمن **المستوى المتوسط المائل إلى الارتفاع**، بما يدل على أن أفراد العينة

يدركون وجود دور فعلي لجودة الإشراف الأكاديمي في تحسين الكتابة العلمية والتوثيق، لكن هذا الدور لم يصل بعد إلى مستوى عالٍ جدًا بصورة متجانسة. كما أن الانحرافات المعيارية التي تراوحت بين **1.27** و**1.39** تشير إلى وجود **تباين ملحوظ نسبيًا** في الاستجابات؛ وهو ما يعكس تفاوت تجارب الطلبة مع أنماط الإشراف ودرجة انتظامها وفاعليتها.

حيث جاءت الفقرة المرتبطة **باهتمام المشرف باللغة العلمية عند كتابة الرسالة** في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي **3.55**وانحراف معياري **1.27**. وتشير هذه النتيجة إلى أن البعد اللغوي والأكاديمي في الكتابة يحظى بحضور واضح نسبيًا في الممارسة الإشرافية، وأن المشرفين يسهمون بدرجة مقبولة في ضبط الصياغة العلمية للرسائل. ويُفسَّر ذلك بأن اللغة العلمية تمثل أول مظهر مرئي لجودة العمل البحثي، ولذلك تميل الممارسة الإشرافية إلى التركيز عليها قبل غيرها. وتتسق هذه النتيجة مع ما أشار إليه **Gohar and Qouta (2021)**من أن وضوح الأدوار والتغذية الراجعة المستمرة يرفعان جودة الأداء الأكاديمي، كما تنسجم مع ما خلصت إليه دراسة **العتيبي (2022)** من وجود ارتباط إيجابي بين الممارسة الإشرافية الفاعلة وجودة الرسائل العلمية.

أما الفقرة الخاصة **بتوجيه الباحث نحو الالتزام بأساليب التوثيق العلمي الدقيق** فجاءت بمتوسط **3.42** وانحراف معياري **1.30**، وهو مستوى متوسط. وتفيد هذه النتيجة بأن التوثيق العلمي يحظى باهتمام إشرافي، إلا أن هذا الاهتمام ليس بالقوة نفسها لدى جميع المشرفين، وربما يرتبط ذلك بتفاوت الخبرة المنهجية أو بدرجة التشدد في تطبيق المعايير المرجعية او أحيانا من المدرسة العلمية التي يرى بها المشرف. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة **جابر وعبد الله (2022)** التي أكدت أن غياب المعايير الواضحة لتقييم الإشراف ينعكس سلبًا على جودة مخرجات البحث، كما تتسق مع دراسة **عبد الحميد (2023)** التي أظهرت أن الكفاءة المنهجية للمشرف تُحدث فرقًا مباشرًا في جودة المخرجات الأكاديمية.

وجاءت الفقرة المرتبطة **بمساعدة الطالب على تحسين تنظيم الكتابة وبناء الرسالة بصورة منهجية** في **المرتبة الأخيرة** بمتوسط **3.36**وانحراف معياري **1.39**، وهو أدنى متوسط في البعد وأعلى تشتت نسبيًا. ويُفهم من ذلك أن الإشراف في هذا الجانب لا يزال أقل اتساقًا من غيره من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة عينة الدراسة، وأن الدعم المتعلق ببنية الرسالة، وترابط أجزائها، والتنظيم الداخلي للعرض العلمي لا يُمارس بالمستوى نفسه لدى جميع المشرفين. وهذه النتيجة منسجمة مع ما أظهرته دراسة **الضريسي (2019)** بشأن تأثير المعوقات التنظيمية وكثرة الأعباء التدريسية على فاعلية الإشراف، كما تؤيدها دراسة **المنفي (2016)** التي بينت أن ضعف التنظيم المؤسسي وغياب المتابعة المنتظمة ينعكسان على جودة الرسائل ومخرجاتها.

أما الفقرة المتعلقة **بمراجعة أخطاء الكتابة وتحسين الصياغة العلمية للرسالة** فقد حققت متوسطًا بلغ **3.43** وانحرافًا معياريًا **1.35**. وتدل هذه النتيجة على أن المشرف يسهم بدرجة متوسطة في التقويم التحريري للنص العلمي، إلا أن هذا الدور لا يزال متباينًا بحسب طبيعة الإشراف ودرجة التفصيل في المراجعة. وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة **الحيسي (2023)** التي أوضحت أن التغذية الراجعة المنتظمة والتواصل المستمر يسهمان مباشرة في رفع جودة البحث العلمي، كما تنسجم مع ما توصلت إليه **القلمي (2022)** من أن غياب إطار حوكمي واضح للإشراف يحد من استدامة الجودة حتى في البيئات الأكاديمية التي تتوافر فيها الموارد.

وجاءت الفقرة المرتبطة **بتوجيه الطالب نحو عرض الأفكار وترتيبها وتحسين بناء الفقرات والاستشهادات** بمتوسط **3.46**وانحراف معياري **1.30**، وهي في **مستوى متوسط مائل إلى الارتفاع**. ويعني ذلك أن الإشراف الأكاديمي يقوم بدور معتبر في تحسين البنية الكتابية للرسالة، غير أن هذا الدور ما يزال بحاجة إلى مزيد من الضبط والمعيارية. وتؤيد هذه النتيجة دراسة **أثيني (2021)** التي بينت أن ضعف السياسات المؤسسية والدعم الأكاديمي من العوامل المؤثرة في جودة الرسائل، كما تتقاطع مع نتائج **عبد الحميد (2023)** التي دعمت العلاقة الإيجابية بين جودة الإشراف وجودة المنتج البحثي النهائي.

وفي الفقرة الأخيرة، المتعلقة غالبًا **بتنمية مهارات الباحث في الكتابة العلمية وصياغة الرسالة بصورة أكاديمية سليمة،** بلغ المتوسط **3.51**والانحراف المعياري **1.31**، لتحتل **المرتبة الثانية**. وتوضح هذه النتيجة أن الإشراف الأكاديمي يؤدي دورًا واضحًا نسبيًا في بناء الكفاءة الكتابية لدى الطالب، وهو ما يعكس أن جانب التكوين العلمي للباحث لا يقتصر على المتابعة الإجرائية، بل يمتد إلى التمكين من أدوات التعبير العلمي. وهذا ينسجم مع دراسة **العتيبي (2022)** التي أظهرت أن الإشراف الفعال يرتبط بتحسن نوعية الرسائل، كما ينسجم مع طرح **Gohar and Qouta (2021)**حول أهمية الالتزام والتغذية الراجعة المستمرة في رفع جودة الأداء الأكاديمي.

بوجه عام يستنتج الباحثان من الجدول (7) بلغ المتوسط الكلي لهذا البعد نحو **3.46**بانحراف معياري يقارب **1.32**، وهو ما يشير إلى أن **دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة الكتابة العلمية والتوثيق قائم ومؤثر، لكنه لم يصل إلى درجة النضج المؤسسي الكامل**. فالنتائج لا تعكس ضعفًا، لكنها في الوقت نفسه لا تعبّر عن مستوى مرتفع جدًا من الممارسة المنهجية المستقرة، بل عن **فاعلية متوسطة تتأثر باختلاف أنماط الإشراف والبيئة التنظيمية**.

وبناءً عليه، يمكن للباحثين ا استنادا على النتائج الظاهرة في الجدول رقم (7) فإن هذا البعد يدعم الفرضية القائلة إن **جودة الإشراف الأكاديمي تسهم في تحسين مخرجات البحث العلمي،** لكنه يكشف في الوقت نفسه أن تعظيم هذا الأثر يظل مرهونًا **بتأطير الإشراف ضمن منظومة حوكمة أكاديمية أكثر انتظامًا ووضوحًا ومعيارية**.

***مناقشة الفرضية الرئيسة H: (جودة الاشراف الأكاديمي تحسين مخرجات البحث العلمي)**

جدول (8) دور جودة الاشراف في مخرجات البحث العلمي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	لترتيب
1	يوجد انخفاض كبير في ملاحظات مقيمي " السري" الرسائل العلمية وهذا يشير إلى تحسن مخرجات الرسائل العلمية.	3.53	1.27	متوسط	10	13	19	29	28	3
2	معظم الرسائل العلمية المقدمة لغرض المناقشة تحظى بالموافقة وقابليتها للمناقشة من قبل المقيمين ولم يتم ترجيع رسائل للطلاب لإعادة النظر فيها وهذا يشير إلى تحسن في إعداد ومخرجات الرسائل العلمية.	3.48	1.29	متوسط	11	16	17	24	31	5

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف	مستوى الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	لترتيب
3	لم تظهر مناقشات معظم الرسائل العلمية أي ملاحظات جوهرية كافية لرفض هذه الرسائل او إعادة مناقشتها مثل الخلل في المنهجية او تحليل النتائج، مما يشير إلى تحسن المخرجات رسائل العلمية	3.60	1.20	متوسط	9	13	15	34	28	2
4	تحظى معظم الرسائل العلمية عند خضوعها للمناقشة من قبل الممتحنين بتوجيه الشكر للمشرفين للجودة التي تظهر بها هذه الرسائل، ما يشير إلى تحسن مخرجات البحث العلمي	3.11	1.31	متوسط	19	17	16	28	19	6
5	لم تظهر مناقشات معظم الرسائل العلمية رفض هذه الرسائل نتيجة الأمانة العلمية او اخلاقيات البحث العلمي.	3.51	1.3	متوسط	10	14	17	31	27	4
6	انخفاض الملاحظات الشكلية على الرسائل العلمية نتيجة لوجود دليل واضح من وزارة البحث العلمي للكتابة من حجم الخط والفواصل ...الخ من الأمور الشكلية المهمة.	3.61	1.24	متوسط	9	13	18	27	32	1
	المتوسط الموافقة العام	3.47	1.27	متوسط						-

تُظهر نتائج جدول **دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة البحث العلمي** أن المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد تراوحت بين **3.11**و**3.61**، وهي قيم تدور في مجملها ضمن **المستوى المتوسط المائل**

إلى الارتفاع، بما يعكس إدراك أفراد العينة لوجود أثر إيجابي لجودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة البحث العلمي، إلا أن هذا الأثر ليس متجانسًا بالقوة نفسها عبر جميع الممارسات الإشرافية. كما أن قيم الانحراف المعياري التي تراوحت تقريبًا بين **1.20** و **1.31** تشير إلى **تباين نسبي مقبول** إلى حد ما في استجابات أفراد العينة، وهو ما يعكس اختلاف تجارب أعضاء هيئة التدريس مع الطلبة بمستويات إدراك مختلفة داخل البيئة الجامعية.

جاءت **الفقرة السادسة** في **المرتبة الأولى** بمتوسط حسابي بلغ **3.61** وانحراف معياري **1.24**، وهو أعلى متوسط في هذا البعد. وتدل هذه النتيجة على أن أعضاء هيئة التتريس المنخرطين في الاشراف الفعلي يرون أن بعض ممارسات الإشراف الأكثر مباشرة وارتباطًا بجوهر العمل البحثي تؤدي دورًا واضحًا في رفع جودة الرسالة أو البحث العلمي. ويعكس ذلك أهمية الإشراف حين يتحول من متابعة شكلية إلى تدخل علمي منظم يوجه الطالب نحو تحسين البناء العلمي للبحث. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **عبد الحميد (2023)** التي أكدت وجود علاقة إيجابية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي، كما تنسجم مع ما توصلت إليه دراسة **العتيبي (2022)** من وجود ارتباط موجب بين فاعلية الإشراف الأكاديمي وجودة الرسائل العلمية.

احتلت **الفقرة الثالثة المرتبة الثانية** بمتوسط بلغ **3.60** وانحراف معياري **1.20**، وهو من أقل الانحرافات في هذا البعد، بما يشير إلى درجة أعلى نسبيًا من الاتفاق بين أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة والمنخرطين فعلا في هذ المهمة من الاشراف على طلبة الدراسات العليا. وتعكس هذه النتيجة أن الممارسة الإشرافية المرتبطة بهذه الفقرة تُعد من أكثر صور الإشراف حضورًا ووضوحًا في تحسين جودة البحث العلمي. ومن الناحية التفسيرية للانحراف المعياري، فإن انخفاض التشتت النسبي هنا يدل على أن هذه الممارسة ليست استثنائية، بل أقرب إلى كونها جزءًا معروفًا من الدور الإشرافي. وم أن وضوح الأدوار والمسؤوليات والتغذية الراجعة المستمرة يعززان جودة الإشراف، كما تتوافق كل ذلك مع دراسة **الحيسي (2023)** التي بينت أن التواصل الأكاديمي المنتظم يسهم في تحسين جودة المخرجات البحثية.

هذا جاءت **الفقرة الأولى** في **المرتبة الثالثة** بمتوسط **3.53** وانحراف معياري **1.27**. وتدل هذه النتيجة على أن المشرف يؤدي دورًا معتبرًا في دعم بعض الجوانب الأساسية المرتبطة بجودة البحث العلمي، إلا أن هذا الدور لا يزال ضمن المستوى المتوسط، ما يعني أن الإسهام موجود لكنه لم يبلغ بعد مستوى النضج المؤسسي الكامل. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة **القلمي (2022)** التي أوضحت أن جودة الإشراف الأكاديمي تتعزز في البيئات التي تتوافر فيها أطر حوكمية واضحة، كما تتفق مع دراسة **أثيني (2021)** التي أرجعت تراجع بعض مخرجات البحث العلمي إلى ضعف السياسات المؤسسية والدعم الأكاديمي.

أما **الفقرة الخامسة** فقد جاءت في **المرتبة الرابعة** بمتوسط **3.51** وانحراف معياري يقارب **1.30**، وهو ما يشير إلى مستوى متوسط أيضًا. وتُظهر هذه النتيجة أن الدور الإشرافي في هذا الجانب حاضر بدرجة مقبولة، لكنه لا يمارس بالفاعلية نفسها لدى جميع المشرفين. ويمكن تفسير ذلك بتفاوت الكفاءة الإشرافية، أو اختلاف درجة المتابعة بين مشرف وآخر. وهذه النتيجة تتقاطع مع دراسة **جابر وعبد الله (2022)** التي خلصت إلى أن ضعف المتابعة العلمية المتكاملة وغياب معايير واضحة لتقييم الإشراف من العوامل المؤثرة سلبًا في جودة المخرجات، كما تنسجم مع دراسة **المنفي (2016)** التي أبرزت أن غياب التنظيم المؤسسي الواضح لعملية الإشراف يحد من فاعلية الأداء البحثي.

وجاءت **الفقرة الثانية** في **المرتبة الخامسة** بمتوسط **3.48** وانحراف معياري **1.29**، وهو ما يدل على إدراك متوسط لدور الإشراف الأكاديمي في هذا الجانب. وتشير هذه النتيجة إلى أن بعض الممارسات الإشرافية المرتبطة بالتدقيق أو المتابعة أو توجيه الطالب لا تزال تمارس بدرجة متفاوتة، وربما لا تستند دائمًا إلى معايير موحدة داخل المؤسسة. وتنسجم هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة **الضريسي (2019)** بشأن أثر المعوقات التنظيمية والأعباء التدريسية في تقليص فاعلية الإشراف، كما تتفق مع دراسة **أثيني**

(2021) التي أكدت أن ضعف الدعم المؤسسي والسياسات الأكاديمية الواضحة ينعكس على جودة الرسائل ومخرجاتها.

سجلت **الفقرة الرابعة** أدنى متوسط في هذا البعد، إذ بلغ **3.11**بانحراف معياري **1.31**، لتأتي في **المرتبة السادسة والأخيرة**. وتكشف هذه النتيجة أن هذا الجانب من أدوار الإشراف الأكاديمي هو الأضعف نسبيًا من وجهة نظر أفراد العينة، كما أن ارتفاع الانحراف المعياري نسبيًا يشير إلى وجود تباين أكبر في الخبرات المرتبطة به. وتفسير ذلك أن هذا الجانب قد يكون من أكثر الممارسات تأثرًا بخصائص المشرف الفردية وبالسياق المؤسسي المحيط، وليس بالضرورة ممارسة مستقرة ومؤسسية لدى الجميع. وتنسجم هذه النتيجة مع دراسة **القلمي (2022)** التي أكدت أن غياب إطار حوكمي واضح يقلل من استدامة الجودة في العملية الإشرافية، كما تتوافق مع دراسة **المنفي (2016)** في إبراز أثر القصور التنظيمي وغياب المعايير على تذبذب جودة الإشراف.

يمكن تقدير المتوسط العام لهذا البعد بنحو **3.47**، مع انحراف معياري عام يقارب **1.27**، وهو ما يدل على أن **دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة البحث العلمي جاء بمستوى متوسط مائل إلى الارتفاع**. وهذه النتيجة تعني أن الإشراف الأكاديمي يؤدي بالفعل وظيفة مؤثرة في تحسين مخرجات البحث العلمي، لكنه لا يزال بحاجة إلى مزيد من **الحوكمة والضبط والمعيارية** حتى يتحول من جهود فردية متفاوتة إلى ممارسة أكاديمية مستقرة.

ومن منظور **إطار الحوكمة الأكاديمية** يرى الباحثان إن هذه النتيجة الوردة في الجدول رقم (8) يمكن تفسيرها على النحو الآتي:

- **الشفافية** تظهر في وضوح متطلبات البحث وأدوار المشرف ومعايير المتابعة والتقويم. وكلما زادت الشفافية، أصبح توجيه الطالب أكثر دقة واتساقًا.
- **المساءلة** تتجسد في انتظام المتابعة والمراجعة العلمية وتحمل المشرف مسؤوليته الأكاديمية في تحسين جودة الرسالة.
- **الكفاءة** تظهر في قدرة المشرف على تقديم توجيه منهجي ونقد علمي ودعم تحليلي ينعكس مباشرة على جودة البحث.
- **المشاركة** تتجسد في التفاعل العلمي المستمر بين الطالب والمشرف، بما يجعل الإشراف عملية تشاركية لا علاقة شكلية.
- **الفاعلية** تتمثل في قدرة هذه العناصر مجتمعة على تحويل الإشراف إلى أثر ملموس في جودة المخرجات البحثية.

وعليه، فإن نتائج هذا الجدول تؤكد أن **جودة الإشراف الأكاديمي تسهم في تحسين جودة البحث العلمي**، لكن **قوة هذا الإسهام تظل مرهونة بمدى توافر مبادئ الحوكمة الأكاديمية داخل المؤسسة الجامعية**

نتائج الدراسة: -

1. تُظهر النتائج وجود مستوى مرتفع نسبيًا لجودة الإشراف الأكاديمي (متوسطات تدور حول ≥3.4)، مما يؤكد توافر ممارسات إشرافية فاعلة داخل أقسام المحاسبة بالجامعات الليبية محل الدراسة.
2. كشفت التحليلات عن تأثير إيجابي دال لجودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي، خاصة في بعدي تحليل النتائج وتفسيرها، بما يعكس قوة العلاقة بين المتغيرين.
3. احتل بُعد التوجيه المنهجي المرتبة الأولى بين أبعاد الإشراف، بمتوسط مرتفع، مما يدل على دوره المحوري في تعزيز جودة التحليل العلمي وربط النتائج بالإطار النظري.

4. أظهرت النتائج أن المتابعة العلمية المنتظمة تسهم بدرجة ملحوظة في تحسين دقة تفسير النتائج، إلا أن تفاوت الانحرافات المعيارية يشير إلى عدم تجانس مستوى التطبيق بين أفراد العينة. لذي قد يرجع للمدرسة التي ينتمي اليها المشرف
5. بيّنت الدراسة أن الدعم البحثي المقدم من المشرفين يعزز من جودة المعالجة الإحصائية، لكنه لم يصل إلى المستوى الأمثل، مما يعكس حاجة لتطوير مهارات الإشراف الاكاديمي وتبني إطار الحوكمة اكاديمي لسد هذه الفجوة.
6. كشفت النتائج عن ضعف نسبي في بعد تنمية مهارات الكتابة العلمية مقارنة ببقية الأبعاد، رغم أهميته المباشرة في تحسين جودة المخرجات النهائية للرسائل العلمية، والذي يشير إلى ضرورة تحرك وزارة التعليم العالي لإقرار أطار للحوكمة الاكاديمية.
7. أظهرت البيانات أن العدالة والموضوعية في الإشراف تمثلان عاملًا داعمًا لجودة البحث، إلا أن تأثيرهما جاء بدرجة متوسطة، مما يعكس محدودية التفعيل لمفاهيم الحوكمة الاكاديمية.
8. أكدت النتائج أن توظيف مبادئ الحوكمة الأكاديمية (الشفافية، المساءلة، الكفاءة) يفسر بشكل واضح التباين في جودة الإشراف ومخرجات البحث، بما يدعم الإطار التفسيري المقترح في الدراسة الحالية.
9. تشير الفروق في المتوسطات والانحرافات إلى وجود تباين بين أعضاء هيئة التدريس في تطبيق ممارسات الإشراف، مما يحد جزئيًا من تحقيق مستوى موحد لجودة المخرجات البحثية، ويشير بأهمية تبني إطار ملزم للحوكمة الاكاديمية من قبل الجاهات المختصة.
10. بناءً على مجتمع الدراسة (أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة - في الجامعة بنغازي، وجامعة الزاوية، وجامعة طرابلس يمكن تعميم النتائج الجامعات الليبية، نتيجة تطابق اللوائح المعمول بها داخل هذا القسم مع باقي الأقسام في الجامعة بمختلف التخصصات العلمية والأدبية، مع الإقرار بأن تحسين جودة الإشراف يتطلب تبني إطار للحوكمة الأكاديمية. من قبل الجامعات الليبية بصفة ملزمة للجميع.

التوصيات: -

- تبنّي إطار مؤسسي موحد لحوكمة الإشراف الأكاديمي بما يضمن توحيد معايير الإشراف في جميع مراحل البحث (اختيار المشكلة، المنهجية، التحليل، الكتابة)، للحد من التباين الذي أظهرته النتائج.
  - تطوير أدلة إجرائية معيارية للإشراف الأكاديمي تتضمن خطوات واضحة ومُلزمة لتنفيذ العملية الإشرافية، بما يحقق الاتساق المنهجي بين مخرجات البحث العلمي.
- إقرار نظام رقابي دوري لمتابعة جودة الإشراف عبر تقارير مرحلية وتقييمات منتظمة، لضمان الانتقال من الإشراف الفردي إلى إشراف مؤسسي منظم.
- إدماج مؤشرات أداء رئيسية (ضمن نظام الحوكمة الأكاديمية) لقياس جودة الإشراف الأكاديمي (مثل جودة المنهجية، دقة التحليل، جودة الكتابة)، وربطها بتقييم الأداء الأكاديمي.
- . إنشاء وحدات دعم منهجي وإحصائي داخل الكليات لتقوية جانب تحليل البيانات الذي أظهرت النتائج فيه قصورًا نسبيًا، ودعم الطلبة في اختيار الأساليب التحليلية المناسبة.
- تطوير برامج تدريبية متخصصة للمشرفين الأكاديميين تركز على مهارات الإشراف المنهجي، والتحليل الإحصائي، وآليات توجيه الطلبة، بما يعزز جودة الإشراف ويقلل من التباين.
- . تعزيز جودة الكتابة العلمية والتوثيق عبر منصات دعم أكاديمية من خلال توفير أدلة موحدة للتوثيق (APA7) وبرامج تدقيق لغوي وعلمي، لمعالجة التذبذب الذي كشفت عنه النتائج.
- تفعيل الإشراف التشاركي ((Co-supervision خاصة في البحوث متعددة التخصصات، لضمان تكامل الخبرات وتحسين جودة المخرجات البحثية.
- تنفيذ الدراسة على مجتمع أعضاء هيئة التدريس، حيث ان الدراسة الحالية قم بها الباحثان من وجهة أعضاء هيئة التدريس في اقسام المحاسبة في الجامعات الليبية، ولكي تكون لدينا رؤية مكتملة يجب

القيام بدراسة شبيه طلبة الدراسات العليا في مرحلة الكتابة للرسائل العلمية كالمجتمع وعينة للدراسة أعضاء هيئة التدريس المستخدم في الدراسة الحالية.

- تنفيذ دراسات مقارنة إقليمية ودولية لمقارنة جودة الإشراف الأكاديمي في الجامعات الليبية بنظيراتها، بهدف تحديد أفضل الممارسات القابلة للتطبيق.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية:

[1] أبو القاسم، مدحت محمد. (2019). مواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل العربي. *المجلة العربية للإدارة، 39*(2)، 1–18.

[2] أبو غريرة، عمر رحومة، وأوزيرزة، فتحي بالعيد، والشيب، علي محمد. (2022). تقييم السياسات العامة للتعليم العالي في ليبيا ومدى ارتباطها بمتطلبات سوق العمل الليبي في المدة من 2011 إلى 2020. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 589–610.

[3] أبو عبد الله، عطية الهادي، ومحمد، أحمد عطية، وشلق، كريمة أبو عجيلة. (2022). جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل: دراسة تطبيقية بقسم التمويل والمصارف بكلية الاقتصاد بالعدلات. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 529–550.

[4] أبو عبد الله، سالم مسعود، والبدوي، محمد مفتاح، وقزيرة، إبراهيم علي. (2022). مدى فاعلية برامج التعليم الجامعي في تلبية احتياجات الفرص الاستثمارية بسوق العمل الليبي. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 115–138.

[5] أبو عبد الله، عائشة الهادي، ومحمد، أحمد عطية، وسليمة، كريمة أبو عجيلة. (2022). جودة مخرجات التعليم العالي وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 529–550.

[6] أبو عطية، خالد زكريا. (2023). الإشراف الأكاديمي على الرسائل الجامعية في الجامعات الفلسطينية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث التربوية، 8*(2)، 33–62.

[7] أحمد، فارس مؤيد. (2022). جودة الإشراف العلمي وأثرها على مستوى الرسائل الجامعية. *مجلة جامعة الخرطوم التربوية، 6*(1)، 141–170.

[8] الأصفر، محمد المهدي، ورجب، فرج محمد، وغنيم، خالد حسين. (2022). خريجو الجغرافيا بجامعة مصراتة ومدى احتياج سوق العمل بقطاع التعليم العام بالمدينة (2015–2020). *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 21–42.

[9] الأطرش، عبد الله محمد، والأدهم، أسماء عبد الله. (2022). التعليم العالي في ليبيا في ضوء بعض المؤشرات الكمية والنوعية للتعليم وفرص التطوير. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة*، العدد الخاص، 1–18.

[10] إسملق، مصباح عبد الرحمن، والتارقي، نادية السنوسي، والهبيلي، أمل محمد. (2022). المهارات التي يتطلبها سوق العمل ومستوى توافرها لدى خريجي الإدارة العامة وإدارة الأعمال في ليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية، 5*(4)، 69–92.

[11] البوري، معتز سليمان، والمكاري، أيمن سالم عبد الكريم. (2019، 16–17 نوفمبر). مدى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى الباحثين بكلية الاقتصاد في جامعة بنغازي. *المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا*.

[12] البكري، أحمد عبد الله. (2020). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في الحد من بطالة الخريجين. *مجلة التربية المعاصرة، 34*(1)، 77–96.

[13] البيوري، منذر سليمان، والمكاري، أيمن سالم عبد الكريم. (2019). مدى الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى الباحثين. *المؤتمر العلمي الأول، جامعة بنغازي*.

[14] برودة، سالم علي. (2020). التعليم العالي وسوق العمل في ليبيا: إشكالية المواءمة ومتطلبات الإصلاح. *مجلة جامعة الزيتونة العلمية، 5*(1)، 45–63.

[15] الحاسي، عبد الرحمن محمد. (2022). توظيف خريجي الدراسات العليا في الوطن العربي: التحديات والحلول. *مجلة التعليم العالي، 14*(2)، 55–73.

[16] الحربي، جمال رزق. (2021). تحديات الإشراف العلمي في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود، 33*(4)، 411–438.

الحربي، محمد بن سعد. (2019). دور الشراكة المجتمعية في تطوير مخرجات التعليم العالي. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، 31*(3)، 411–430.

[17] الحميدي، محمد أحمد. (2023). جودة الإشراف الأكاديمي وعلاقته بمخرجات البحث العلمي. *مجلة التربية، جامعة الأزهر، 198*(2)، 215–248.

[18] الخطيب، محمد علي. (2020). سياسات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الدول العربية. *المجلة العربية للتنمية، 42*(1)، 23–41.

[19] دربورة، فرج أحمد. (2022). من أجل تعليم نشط يواكب حركة سوق العمل. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة*، العدد الخاص بالمؤتمر، 17–38.

[20] الزهواني، خالد بن حسين. (2021). الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص وأثرها في قابلية توظيف الخريجين. *مجلة جامعة طيبة للعلوم التربوية، 16*(1)، 97–115.

[21] الزهراني، عبد القاسم رزق. (2020). نموذج مقترح لتحسين الإشراف الأكاديمي في الجامعات العربية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، 13*(2)، 77–108.

[22] السبيعي، حميد أحمد محمد. (2023). فاعلية الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة البحث العلمي. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية، 35*(1)، 1–28.

[23] الساعدي، قاسم حسين. (2019). بطالة الخريجين في الدول العربية: الأسباب والمعالجات. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 25*(3)، 145–162.

[24] سلامة، عيون خالد محمد. (2022). مؤشرات جودة الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه. *مجلة التربية، جامعة بنها، 33*(2)، 145–176.

[25] السنوسي، محمد عبد الله. (2019). بطالة خريجي الجامعات الليبية: الأسباب والآثار الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية، 11*(2)، 101–120.

[26] الشريف، مصطفى الهادي. (2022). الفجوة المعرفية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 22–45.

[27] الشمري، عبد الله فهد. (2022). دور التعليم العالي في دعم التنمية والتشغيل. *مجلة التربية والتنمية، 10*(2)، 61–80.

[28] الصويعي، هند خليفة. (2019، 16–17 نوفمبر). معوقات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا. *المؤتمر العلمي الأول، جامعة بنغازي.*

[29] الطاهر، فتحي محمد. (2020). مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية في ليبيا. *مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية، 19*(2)، 89–108.

[30] العتيبي، جمال عبد الله. (2022). ممارسات الإشراف الأكاديمي وعلاقتها بجودة الرسائل العلمية. *مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام، 14*(2)، 201–230.

[31] العزري، ناصر بن محمد. (2020). مواءمة البرامج الأكاديمية مع سوق العمل: دراسة تحليلية. *مجلة دراسات تربوية، 12*(4)، 211–230.

[32] العوامي، خالد أحمد. (2022). معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية. *مجلة الأكاديمية الليبية للدراسات، 10*(2)، 141–172.

[33] الغزاوي، صالح أبو بكر، والزرعي، عبد السلام حسين، والتعاسي، إبراهيم أحمد. (2019). معوقات البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية. *المؤتمر العلمي الأول، جامعة بنغازي.*

[34] الفزاني، أحمد محمد. (2020). الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في الحد من بطالة الخريجين. *مجلة التربية المعاصرة، 34*(1)، 77–96.

[35] القيسي، عبد المنعم سالم. (2021). الشراكة المؤسسية كمدخل لتحسين توظيف الخريجين في ليبيا. *مجلة دراسات تربوية، 37*(3)، 33–52.

[36] القاسمي، يوسف أمين. (2022). جودة الإشراف الأكاديمي ودوره في تعزيز البحث العلمي. *مجلة دراسات تربوية، جامعة الإمارات، 19*(1)، 77–104.

[37] الكيلاني، مفتاح عثمان، وبن يونس، ناصر ميلاد. (2022). الشراكة بين المراكز البحثية الأكاديمية والوحدات الاقتصادية. *مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، جامعة مصراتة، 20*(20)، 888–910.

[38] المطيري، فهد عبد العزيز. (2019). التعليم العالي والتوظيف في العالم العربي. *مجلة جامعة الإمام، 27*(2)، 301–320.

[39] العوامي، أحمد محمد. (2023). دور الإشراف الأكاديمي في تعزيز الإنتاج البحثي. *مجلة جامعة أم القرى، 15*(1)، 89–118.

[40] العتيبي، عبد الله جمال. (2023). فاعلية العلاقة الإشرافية في تحسين جودة الرسائل الجامعية. *مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، 118*(3)، 221–258.

[41] مفتاح، كرم خالد. (2023). جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد. *مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بنغازي، 22*(1)، 55–88.

[42] هاشم، محمد سليمان، وإيمان علي. (2019). دور الجامعات في دعم البحث العلمي لتحقيق التنمية. *المؤتمر العلمي الأول، جامعة بنغازي.*

[43] الطرابلسي، حسن يوسف. (2019). دور البرامج والأساليب الإحصائية في تطوير البحث العلمي. *المؤتمر العلمي الأول، جامعة بنغازي.*

ثانيا: المراجع الأجنبية: -

[44] *Alzahrani,* A. (*2021*). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. International Journal of Higher Education, 10(3), 45–58. https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45

[45] Almarri, K., & Al-Hammadi, F. (2020). Academic supervision and research productivity in Gulf universities. Education Research International. https://doi.org/10.1155/2020/8893412

[46] Abu-Saad, I. (2020). Graduate supervision and research quality in Palestinian higher education. International Journal of Educational Research, 99, 101498. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2019.101498

[47] Gohar, A. S., & Qouta, M. M. (2021). Challenges of improving the quality of academic supervision of postgraduate studies. Journal of Educational Issues, 7(1), 113–130. https://doi.org/10.5296/jei.v7i1.18292

[48] Saleh, A., & Mustafa, H. (2021). Postgraduate supervision challenges in Palestinian universities. Asian Journal of Education and Social Studies, 18(4), 12–25. https://doi.org/10.9734/ajess/2021/v18i430448

[49] Osman, A. E. (2021). Quality of postgraduate supervision in Sudanese universities. Journal of African Education Studies, 6(1), 44–58. https://www.researchgate.net/publication/352114889

[50] Elhassan, M. A. (2020). Academic supervision and research quality in Sudanese universities. African Educational Research Journal, 8(2), 96–105. https://eric.ed.gov/?id=EJ1258431

[51] Al-Kaabi, A., & Al-Mansoori, S. (2022). Postgraduate supervision practices and research outcomes in UAE universities. Journal of Education and Learning, 11(5), 73–84. https://doi.org/10.5539/jel.v11n5p73

[52] Almarri, K., & Al-Hammadi, F. (2020). Academic supervision and research productivity in Gulf universities. Education Research International. https://doi.org/10.1155/2020/8893412

[53] Elwerfali, M. A. (2021). Higher education quality and research supervision in Libyan universities. Journal of Higher Education Policy Studies, 5(3), 201–214. https://www.researchgate.net/publication/349874221

[54] Alzahrani, A. (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. International Journal of Higher Education, 10(3), 45–58. https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45

[55] Abu-Saad, I. (2020). Graduate supervision and research quality in Palestinian higher education. International Journal of Educational Research, 99, 101498. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2019.101498

[56] Mohammed, S. A. (2023). Reality of academic supervision in postgraduate programs at the University of Khartoum. Journal of the University of Khartoum Educational, 7(2), 91–120. https://journals.uofk.edu/index.php/edu/article/view/2678

[57] Elwerfali, M. A. (2021). Higher education quality and research supervision in Libyan universities. Journal of Higher Education Policy Studies, 5(3), 201–214. https://www.researchgate.net/publication/349874221

[58] Alzahrani, A. (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. International Journal of Higher Education, 10(3), 45–58. https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45

التقارير والأدلة في البحث العلمي:-

أولًا: التقارير والأدلة العربية

[59] الشبكة *العربية* لضمان الجودة في التعليم العالي. (2015). دليل ضمان الجودة في التعليم العالي في *الدول العربية*. *https://anqahe.org/wp-content/uploads/2015/03/ANQAHE-Standards-Arabic.pdf*

[60] المجلس الأعلى للجامعات. (2019). الميثاق الأخلاقي للبحث العلمي في الجامعات المصرية. https://scu.eg/wp-content/uploads/2020/05/Research-Ethics-Code.pdf

[61] جامعة النجاح الوطنية. (2021). سياسات وإجراءات أخلاقيات البحث العلمي. https://www.najah.edu/ar/research/ethics/

[62] جامعة الملك سعود. (2017). دليل أخلاقيات البحث العلمي بجامعة الملك سعود. https://ethics.ksu.edu.sa/sites/ethics.ksu.edu.sa/files/imce_images/ethics_manual.pdf

ثانيًا: التقارير الدولية

[63] *United Nations* Development *Programme* (UNDP). (2022). Global knowledge index 2022. Mohammed Bin Rashid Al Maktoum Knowledge Foundation. https://knowledge4all.com/Report2022

[64] UNESCO. (2021). UNESCO science report: The race against time for smarter development. UNESCO Publishing. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377433

[65] *World Bank. (2020). World development report 2020: Trading for development in the* age of global value chains. World Bank. https://www.worldbank.org/en/publication/wdr2020

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.